

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم المالية والمحاسبة
تخصص:

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة
رقم:

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

إعداد الطالبة: داود باية

تحت عنوان:

دور الخدمات المالية الرقمية في تحسين الأداء المالي في القطاع
المصرفي الجزائري خلال الفترة (2017-2021)

لجنة المناقشة:

د. كثير عيسى	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	رئيسا
د. زيد أيمن	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مشرفا ومقررا
د. نذير ياسين	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تهدف الدراسة إلى معرفة دور الخدمات المالية الرقمية في تحسين الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2017-2021)، لكونها أصبحت ضرورة من ضروريات نشاط البنك وذلك تبعا لتطورات التحول الرقمي. وأيضا للخدمات المالية الرقمية فائدة كبيرة تعود على تحسين الأداء المالي كونه أحد المقومات الأساسية للبنوك، لأنه يساهم في إبراز الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق قياسه وتقييمه بالاعتماد على العديد من المؤشرات.

ونظرا للمكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية وتأثيره الكبير عليها، حسب العديد من الدراسات فإن التوجه نحو الخدمات المالية الرقمية لأي قطاع يزد من كفاءته ويحسن من أدائه.

توصلنا في دراستنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات تمثلت في كون الخدمات المالية الرقمية ساهمت في تحسين الأداء المالي للبنوك سواء العامة أو الخاصة من خلال مجموعة من التقنيات الرقمية والذكية، وأيضا مستوى الخدمات المالية الرقمية في الجزائر مستمر منذ 2019 إلى 2022. ومن أهم التوصيات نجد أنه على البنوك الجزائرية الاهتمام أكثر بتحسين مستوى أدائها المالي وتخفيفه أيضا على التوجه أكثر لقطاع التكنولوجيا المالية والاستثمار فيه.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، التحول الرقمي، التكنولوجيا المالية، الخدمات المالية الرقمية والقطاع المصرفي الجزائري.

Abstract:

This study aims to learn about the role of digital financial services in improving the desired performance of the Algerian banking sector during the period (2017-2021), as it has become a necessity of the bank's activity, depending on the developments of digital transformation. Digital financial services also have a significant benefit in improving financial performance as one the core components of banks, as they contribute to the enterprise's financial position by measuring and evaluating it based on many indicators.

Given the banking sector's place in economic life and its significant impact on it, according to several studies, the trend towards digital financial services for any sector increases its efficiency and improves its performance.

In our study, we found a set of conclusions and recommendations: digital financial services have contributed to improving the financial performance of public and private banks through a range of digital and smart technologies, as well as the level of digital financial services in Algeria has continued since 2019 to 2022. One of the most important recommendations is that Algerian banks should pay more attention to improving their level of financial performance and also stimulate them to move towards and invest in the fintech sector.

Keywords:

Financial performance, digital transformation, fintech, digital financial services and Algerian banking sector.



ما ضاع جهد الأمل سدى والله يجزي

الحسنى بالإحسان

أهدي تخرجي:

لنفسى فخورة بي أني أدبت أمانة إتمام مسيرتي، فكللي

فخر بنفسي كوني واصلت رغم كل الظروف.

إلى من كان مصدر الأمان والسند لي في هذه الحياة، إلى من أرشدني

طريقي وعلمني وكان لي خير الرفيق "فقيده قلبي أبي رحمه الله".

أمي الحبيبة أهديك ما وصلت إليه من نجاح يا يقيني واصبراري ويا عزمي حين
أثقلتني الحياة. وما هذا إلا بفضل الله ثم وقوفك بجاني "فشكرا أمي".

وحيدة قلبي أختي "إيمان"، يا من وقفتي معي حتى النهاية، يا فخري وسندي
وقدوتي في تحقيق هذا الحلم الجميل. رجال البيت وأعمدته إخوتي "مسعود، فاتح،
عبدالرحمن، محمد"، كونهم ضلعي الثابت الذي لا يميل. وأطفالي الصغار "يوسف تاج
الدين ويوسف"

إلى مشجعتي الدائمة، صاحبة القلب الطيب والروح الجميلة "هاجر". ورفيقة
الروح، ممتنة للحياة وللأيام حين جعلت منك أختي وصديقتي ورفيقة لحظاتي
"صحراوي الرميضاء".

إلى من آمن بي وبقدراي، صديق المواقف ملاكي الحارس.
وإليكم يا من كنتم خير الرفيق ونعم الصديق لي "عماد، فريال وشيماء".

وإلى جميع من وقف معي خلال هذه الرحلة الطويلة من النجاح.





شكر وتقدير

{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ } سورة النمل - الآية 19.

لله الشكر أولا وأخيرا ومنه التوفيق في كل شيء وحده لا شريك له،
وصلّي اللهم وسلم على مُحَمَّد خاتم الأنبياء وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن الله يحب منا أن نذكره ونشكره ونشكر من أحسن إلينا وأعانن على كل خير، لذا أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الذي كان خير مشرف لي، ولم أكن لأجني ثمرة هذا العمل لولا جهده وحرصه وتفانيه الدائم حيث كان خير عون لي الدكتور: زيد أيمن.

كما أقدم كل التقدير للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل وتقييمه.

كما أرسل ثنانيا الجزيل لجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالأخص أساتذة قسم المالية والمحاسبة.



الفهرس

فهرس المحتويات:

الملخص

الشكر

الاهداء

I	فهرس المحتويات:
IV	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
V	قائمة الاختصارات
أ-ي	مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري للخدمات المالية الرقمية والأداء المالي

8	تمهيد:
9	المبحث الأول: مدخل إلى الخدمات المالية
9	المطلب الأول: ماهية الخدمات المالية
9	أولاً: تعريف الخدمات المالية
10	ثانياً: خصائص أنواع المالية
11	ثالثاً: أنواع الخدمات المالية
12	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الخدمات المالية
12	أولاً: طلب الخدمات
12	ثانياً: العامل التعليمي القانوني
12	ثالثاً: التكنولوجيا
13	رابعاً: الظروف الاقتصادية العامة
14	المبحث الثاني: أساسيات حول التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي
14	المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية
14	أولاً: تعريف التكنولوجيا المالية
15	ثانياً: خصائص وأهمية التكنولوجيا المالية

16	ثالثا: قطاعات وخدمات التكنولوجيا المالية.....
20	رابعا: التقنيات المستحدثة للتكنولوجيا المالية.....
22	المطلب الثاني: مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي.....
22	أولا: مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي.....
23	ثانيا: تعريف وأهمية التحول الرقمي.....
25	ثالثا: خطوات ومميزات التحول الرقمي.....
25	المطلب الثالث: الشمول المالي.....
26	أولا: مفهوم الشمول المالي.....
26	ثانيا: أبعاد ومبادئ الشمول المالي.....
28	ثالثا: أهداف وأهمية الشمول المالي.....
30	المبحث الثالث: الخدمات المالية الرقمية ودورها في تحسين الأداء المالي.....
30	المطلب الأول: ماهية الخدمات المالية الرقمية.....
30	أولا: نشأة المصارف الالكترونية.....
31	ثانيا: تعريف الخدمات المالية الرقمية.....
31	ثالثا: أنواع الخدمات المالية الرقمية.....
32	رابعا: فوائد الخدمات المالية الرقمية.....
33	خامسا: قنوات ومتطلبات تقديم الخدمات المالية الرقمية.....
35	المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي ومراحل تقييمه.....
35	أولا: مفهوم الأداء المالي للبنوك التجارية.....
36	ثانيا: أهداف وأهمية الأداء المالي للبنوك التجارية.....
37	ثالثا: مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.....
41	المطلب الثالث: مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي.....
41	أولا: مؤشرات قياس الأداء المالي.....
44	ثانيا: نماذج قياس الأداء المالي.....
49	خلاصة الفصل الأول.....

الفصل الثاني: دور الخدمات المالية الرقمية في تحسين الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري خلال
الفترة (2017-2021)

51	تمهيد:
51	المبحث الأول: تقديم القطاع المصرفي الجزائري.
51	المطلب الأول: تقديم القطاع المصرفي.
51	المطلب الثاني: تطور القطاع المصرفي الجزائري.
54	المطلب الثالث: هيكل القطاع المصرفي الجزائري.
54	المطلب الرابع: تقييم القطاع المصرفي الجزائري.
55	أولا: الانتشار الجغرافي ونصيب الحصة السوقية.
55	ثانيا: مؤشرات الإقراض والإيداع.
	المبحث الثاني: الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري ومستوى الأداء المالي خلال الفترة (2017-2021)
56	
56	المطلب الأول: واقع الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري.
56	أولا: نشاط السحب على الجهاز النقدي.
56	ثانيا: تطور معاملات السحب.
	المطلب الثاني: مؤشرات الخدمات المالية الرقمية ودورها في تقييم الاداء المالي في القطاع المصرفي خلال 2021-2017
57	
57	أولا: مؤشر مردودية المصارف.
62	المطلب الثاني: التحول الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري.
65	المطلب الثالث: التحديات والآفاق التي تواجه الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري.
65	أولا: التحديات.
66	ثانيا: الآفاق التي تواجه الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري.
69	خلاصة الفصل الثاني:
71	الخاتمة:
75	قائمة المراجع:

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	أهداف الشمول المالي	27
(2.1)	مكونات CAMELS	44
(3.1)	تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS	47
(4.1)	نشاط السحب على الجهاز النقدي	56
(5.1)	تطور معاملات السحب	56
(6.1)	مؤشرات مردودية المصارف	57
(7.1)	مؤشرات ملاءة المصارف	59
(8.1)	نسب سيولة المصارف	60
(9.1)	مؤشرات مردودية المصارف	62
(10.1)	المعاملات باستعمال البطاقات خلال 2021	63
(11.1)	تطور المعاملات باستعمال البطاقات خلال 2020 و 2021	65

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1.1)	العوامل المؤثرة على الخدمات المالية	12
(2.1)	قطاعات التكنولوجيا المالية	18

قائمة الاختصارات

AFI	Global Alliance For Financial Inclusion	التحالف العالمي للشمول المالي
ATM	Automated Teller Machines	أجهزة الصراف الآلي
AU	Assets Utility	منفعة الأصول
DFS	Digital Financial Services	الخدمات المالية الرقمية
Fin Tech	Financial Technology	التكنولوجيا المالية
G20	Group20	مجموعة العشرين
INFE	International Financial Education Network	الشبكة الدولية للتثقيف المالي
OECD	Organization For Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
P	Profit	الدخل
P2P	Peer To Peer	الإقراض من نظير إلى نظير
PM	Profit Margin	هامش الربح
ROA	Return On Assets	العائد على الأصول
ROE	Return On Equity	العائد على حقوق الملكية
TA	Total Asset	إجمالي الأصول
TR	Total Return	إجمالي الإيرادات

مقدمة

مقدمة:

يشهد العالم العديد من المتغيرات الحديثة على المستوى الدولي، ولعل أهم هذه التغيرات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعتبر من أهم سمات العصر الحديث، والتي تتجلى في جميع جوانب الحياة وقطاعاتها المختلفة بما في ذلك القطاع المصرفي وأنظمته.

إذ يعتبر وجود نظام مصرفي سليم من أهم الركائز الأساسية للأمن الوظيفي للمؤسسات الاقتصادية، التي يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية الشاملة من خلال توفير الائتمان والسيولة التي تحتاجها المؤسسات الاقتصادية للعمل والنمو، بل وأصبحت البنوك معياراً ومؤشراً على تطور وتقدم التنمية الاقتصادية لأي بلد.

ونظراً لعولمة السوق المالية، فإن سوق البنوك العالمية يتغير ويتطور بمعدل متسارع، مما أدى إلى وضع بنوك العالم في وضع تنافسي أمام البنوك العملاقة المعروفة بخدماها المصرفية السريعة والراقية، ولمواجهة هذه الرهانات والتحديات التي يجب الاستفادة منها كان لا بد من البنوك العالمية أن تضع خطط واستراتيجيات عمل تستند على مواجهة هذه التطورات.

حيث يعد التطور الرقمي من أهم ركائز القطاع المالي والمصرفي، فبداية من الألفية الثالثة ظهرت بوادر الثورة الصناعية الرابعة في مجال العمل المصرفي من خلال دمج التقنيات المالية الرقمية وذلك بظهور شركات التكنولوجيا المالية الناشئة Fintech، والتي تحولت نحو الاقتصاد الرقمي ونجحت بدورها في توسيع وتقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية المستحدثة، تتضمن خدمات المدفوعات، العملات الرقمية، خدمة الهاتف المحمول ومنصات التمويل الجماعي. فتسعى المصارف والمؤسسات المالية إلى إدخال بعض التغيرات في نماذج أعمالها من خلال التوسع في اعتماد التكنولوجيا، وذلك لتحسين الأداء المالي بينكها من خلال هذه الخدمات.

فقد تعاضم مفهوم الأداء المالي منذ السبعينيات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة نتيجة لظهور الأزمات المالية والاختيارات الاقتصادية بسبب عولمة الأسواق المالية خاصة تلك التي شهدتها دول شرق آسيا، أمريكا اللاتينية وروسيا في تسعينيات القرن العشرين والأزمة المالية سنة 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية التي دمرت العديد من الشركات والبنوك الأمريكية العالمية والتي امتدت إلى العديد من دول العالم.

ويعتبر الأداء المالي للبنك من المواضيع التي حظيت باهتمام بالغ من طرف المحللين الماليين وأصحاب المؤسسات وذلك لكونه يساهم في إبراز الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق قياسه وتقييمه بالاعتماد على المؤشرات المالية والتي بدورها تعكس صورة الأداء المالي للمؤسسة سواء في الماضي أو المستقبل.

أولاً: إشكالية الدراسة

ما مدى مساهمة الخدمات المالية الرقمية في تحسين الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع تطبيق الخدمات المالية الرقمية؟

2. فيما تتمثل مؤشرات قياس الأداء المالي؟
3. ما هو انعكاس تطبيق الخدمات المالية على الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري؟
4. ما مدى تطور الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري خلال 2017-2021؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية، تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعرف الخدمات المالية الرقمية انتشارا واسعا وتزايد مستمرا في هذه الآونة من خلال، توفير الوقت والجهد، تقليل التكاليف، سهولة اجراء العمليات وسهولة نقل الأموال.

الفرضية الثانية: من أهم مؤشرات قياس الأداء المالي، مؤشر الربحية ومؤشر السيولة.

الفرضية الثالثة: رقمنة الخدمات المالية الرقمية ودورها في الحد من استخدام النقد والتحول إلى المعاملات الرقمية للحد من السيولة، وذلك من خلال الاهتمام بتعزيز ثقة الدفع والتحويل الرقمي.

الفرضية الرابعة: خلال سنة 2021، عرفت عمليات السحب عبر الصراف الآلي والدفع باستخدام البطاقات، من حيث القيمة والحجم ارتفاعا كبيرا والذي يمكن تفسيره بوتيرة توجه زبائن كل من المصارف وانحيازهم الاستخدام البطاقات ما بين المصارف مقارنة بوسائل الدفع الأخرى.

ثالثا: مبررات اختيار الدراسة

يعود اختيارنا لموضوع الدراسة للأسباب التالية:

أ. أسباب ذاتية:

- الرغبة والميل إلى دراسة هذا الموضوع؛
- تناسب الموضوع مع التخصص.

ب. أسباب موضوعية:

حدثة الموضوع بمتغيريه، الخدمات المالية الرقمية والأداء المالي.

رابعا: أهمية الدراسة

لهذه الدراسة أهمية علمية وعملية، حيث تعتبر من المواضيع الحديثة والشيقة التي تتطلب دراسات متعمقة بالإضافة إلى أنها تشكل إضافة جيدة لمجال البحث العلمي، أما الأهمية العملية فتتمثل كون الدراسة تعطي صورة واضحة عن واقع القطاع المصرفي في مجال الصيرفة الإلكترونية، بالإضافة إلى تقييم أدائه المالي وبالتالي المساعدة في تقديم توصيات للرفع منه.

خامسا: أهداف الدراسة

أ. التعرف على الخدمات المالية الرقمية؛

ب. تحديد مفهوم الأداء المالي ومؤشراته ونماذج قياسه في البنوك؛

ج. تحليل وتحديد مستوى الخدمات المالية في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2017-2021

د. تحليل مستوى الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2017-2021.

سادسا: حدود الدراسة

أ. الحدود الزمانية: حيث تمت هاته الدراسة خلال الفترة الزمانية من 2022-2023

ب. الحدود المكانية: وتمثلت دراستنا في القطاع المصرفي الجزائري.

سابعا: منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليل

أ. **المنهج الوصفي:** حيث قمنا بوصف الظاهرة المدروسة والمتمثلة في المتغيرين المستقل وهو الخدمات المالية

الرقمية، والمتغير التابع والمتمثل في الاداء المالي.

ب. **المنهج التحليلي:** حيث اعتمدنا على المنهج التحليلي في دراستنا للمتغيرين من خلال تحليلنا لمؤشرات الاداء

المالي، وتحليلنا لجداول الاداء المالي الخاصة بالقطاع المصرفي، والخدمات المالية الرقمية.

ثامنا: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة حسيني جازية، "تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية"،

مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة الشلف، الجزائر، 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية مساهمة الخدمات المالية الرقمية وتعميمها في تحقيق الشمول

المالي، وتحديد متطلبات الوصول الشامل إلى الخدمات المالية في الدول العربية لتحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال

التأصل النظري لفكرة الشمول المالي وأبعاده والأهداف المرجوة منه. ثم التطرق إلى أنواع الخدمات المالية المبتكرة بإتباع

المنهج الوصفي التحليلي لكونه المناسب لطبيعة الدراسة، عن طريق وصف وتحليل مختلف محاوره. وقد توصلت هذه

الدراسة إلى أنه هنالك عوائق كثيرة لتعميم الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية، والتي تختلف من بلد إلى آخر.

وتكمن أوجه الشبه بين هذه الدراسة ودراستنا من حيث تناول موضوع الخدمات المالية الرقمية والشمول المالي

أيضا. أما أوجه الاختلاف تمثلت في كون هذه الدراسة عاجلت واقع الخدمات المالية الرقمية ومدى مساهمتها في تعزيز

الشمول المالي. أما دراستنا تناولت دور الخدمات المالية الرقمية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.

الدراسة الثانية: دراسة رمضاني زينب/مومني "إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018/2019.

تناولت هذه الدراسة أهم الاستراتيجيات التي تتبناها البنوك الجزائرية لتحقيق أعلى مستوى أداء مالي، وأهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك. من ثم أهم المؤشرات والنماذج المتبعة في تقييم الأداء المالي للبنوك. وتتجلى أهمية هذا الموضوع في قياس الأداء المالي لمعرفة مواطن القوة والضعف والاختلالات، ووضع استراتيجيات معينة لتحسين الأداء المالي للبنوك العمومية.

وتكمن أوجه الشبه بين هذه الدراسة ودراستنا من حيث موضوع الأداء المالي وأهم المؤشرات والنماذج المتبعة في تقييم الأداء المالي للبنوك. أما أوجه الاختلاف تمثلت في كون هذه الدراسة كانت متمحورة حول الأداء المالي وإمكانية تحسينه أما دراستنا كانت حول دور الخدمات المالية الرقمية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.

الدراسة الثالثة: دراسة قويدر بلقيس، "دور الخدمات المالية الرقمية في حل أزمة السيولة -دراسة حالة بريد الجزائر: وحدة البريد الولائية بسكرة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2019/2020.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز والقاء الضوء على رقمنة الخدمات المالية الرقمية ودورها في الحد من استخدام النقد والتحول إلى المعاملات الرقمية للحد من السيولة. وذلك من خلال الاهتمام بتعزيز ثقة الدفع والتحويل الرقمي للتقليل من تداول السيولة النقدية وإبقاء أكبر كمية في خزائن البريد، وتعميم التكنولوجيا المالية، لتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية ولتنفيذ دورها يتطلب خطة ناجحة للاقتصاد الرقمي. وتعتمد مؤسسة بريد الجزائر على تحفيز وتوجيه زبائنها للعمل بالخدمات المالية الرقمية، وجعلها استراتيجية لتعزيز الدفع والتحول الرقمي لحل أزمة السيولة.

وتكمن أوجه الشبه بين هذه الدراسة ودراستنا من حيث موضوع الخدمات المالية الرقمية. أما أوجه الاختلاف تمثلت في أن دراستنا تناولت الخدمات المالية الرقمية ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، أما هذه الدراسة كانت حول مدى مساهمة الخدمات المالية الرقمية في حل أزمة السيولة.

الدراسة الرابعة: مجوري نجاة، عتيق نصر عواطف، "الخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي" دراسة حالة تجارب كينيا، الهند، الإمارات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2021/2022.

تناولت هذه الدراسة التعريف بالخدمات المالية الرقمية والشمول المالي، والعلاقة بينهما. وأهمية الشمول المالي في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي، وإبراز مدى مساهمة الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي مع عرض تجارب لدول رائدة في هذا المجال.

وتمثلت أهداف هذا الموضوع في الوصول إلى نتائج تفيد في إبراز مدى مساهمة الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، كونها أكثر تزايدا وانتشارا في الآونة الأخيرة وذلك للإيجابيات والفوائد التي تقدمها. والآثار الإيجابية للشمول المالي على الاستقرار المالي والاقتصادي.

وتكمن أوجه التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا، كون هذه الدراسة كانت حول الخدمات المالية الرقمية والشمول المالي. أما أوجه الاختلاف كانت حول موضوع الأداء المالي ومراحل تقييمه.

الدراسة الخامسة: دراسة جيهان سندس حملاوي، دنيا حملاوي، "دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية"، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة قلمة-من مارس إلى جوان 2022، مذكرة تخرج لنيل شهادة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، الجزائر، 2022/2021.

تمحورت هذه الدراسة حول دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومدى تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية في سرعة إنجاز المعاملات المصرفية. حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدم ثقة العملاء في الخدمات المصرفية الإلكترونية أي مازالوا يلجؤون إلى استخدام الخدمات المصرفية التقليدية، وأن النظام البنكي لا يزال يركز على استخدام الخدمات التقليدية أكثر من الخدمات المصرفية الإلكترونية.

وتكمن أوجه التشابه بين هذه الدراسة ودراستنا، كون هذه الدراسة كانت حول الخدمات الإلكترونية والأداء المالي وطرق تقييمه. أما أوجه الاختلاف كانت حول موضوع الخدمات المالية الرقمية.

الدراسة السادسة: بلمهوبل داود، مقران المهدي، "التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتحسين الأداء المالي في البنوك"، دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري (2020/2016)، مذكرة مكمل لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، 2022/2021.

تناولت هذه الدراسة مدى تأثير مؤشرات التحول الرقمي للصيرفة على الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري، وتأثير التكنولوجيا المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك وقياسه من خلال العديد من المؤشرات والنماذج. وأيضا تأثير البطاقات الإلكترونية على الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري، ودور التحول الرقمي في العمليات المصرفية وتأثيره على أداء القطاع المصرفي الجزائري.

وتكمن أوجه الشبه بين هذه الدراسة ودراستنا من حيث تناول موضوع التحول الرقمي والأداء المالي أيضا. أما أوجه الاختلاف تمثلت في كون هذه الدراسة عالجت التحول الرقمي. أما دراستنا تناولت دور الخدمات المالية الرقمية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.

تاسعا: تقسيمات الدراسة

تم الاعتماد في دراسة موضوعنا على فصلين إضافة إلى مقدمة والخاتمة.

حيث تم في الفصل الأول عرض "الإطار النظري للخدمات المالية الرقمية والأداء المالي"، مقسم إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان مدخل إلى الخدمات المالية مقسما إلى مطلبين: المطلب الأول حول ماهية الخدمات المالية. أما المطلب الثاني العوامل المؤثرة على الخدمات المالية. والمبحث الثاني معنون بـ: أساسيات حول التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي، تطرقنا في هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب معنونة كالتالي: ماهية التكنولوجيا المالية والذي عرضنا فيه مفهوم وخصائص التكنولوجيا المالية، قطاعاتها وخدماتها وأهم التقنيات المستحدثة لها. ثم في المبحث الثاني مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي من حيث التعاريف والأهمية وأهم مميزات وخطوات التحول الرقمي. أما المبحث الثالث كان حول الشمول المالي تعريفه، أهميته وأهدافه ثم أبعاد ومبادئ الشمول المالي.

والمبحث الثالث كان بعنوان الخدمات المالية الرقمية ودورها في تحسين الأداء المالي، مقسما إلى ثلاثة مطالب حيث كان المطلب الأول بعنوان ماهية الخدمات المالية الرقمية متضمنا نشأة المصارف الالكترونية، تعريف الخدمات المالية الرقمية، أنواعها وفوائدها وقنوات ومتطلبات تقديم الخدمات المالية الرقمية. أما المطلب الثاني كان حول ماهية الأداء المالي ومراحل تقييمه تطرقنا إلى مفهوم الأداء المالي للبنوك التجارية، أهدافه وأهميته ومراحل تقييمه. والمطلب الأخير كان تحت عنوان: مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي.

أما الفصل الثاني كان معنون بـ "دور الخدمات المالية الرقمية في تحسين الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2021/2017)" مقسما إلى مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان تقديم القطاع المصرفي، متضمنا أربعة مطالب معنونة كالتالي: المطلب الأول والمطلب الثاني حول تطور القطاع المصرفي الجزائري، أما المطلب الثالث بعنوان هيكلية القطاع المصرفي الجزائري والمطلب الأخير كان حول تقييم القطاع المصرفي.

والمبحث الثاني معنون بـ: الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري ومستوى الأداء المالي في خلال (2021/2017)، مقسما إلى ثلاثة مطالب حيث أن المطلب الأول كان حول واقع الخدمات المالية الرقمية ودورها في تقييم الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال (2021/2017)، والمطلب الثاني بعنوان التحول الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري أما المطلب الثالث: التحديات والآفاق التي تواجه الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري.

الفصل الأول

الإطار النظري للخدمات المالية

الرقمية والأداء المالي

خطة الفصل الأول

المبحث الأول: مدخل إلى الخدمات المالية

المطلب الأول: ماهية الخدمات المالية

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الخدمات المالية

المبحث الثاني: أساسيات حول التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

المطلب الثاني: مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي

المطلب الثالث: الشمول المالي

المبحث الثالث: الخدمات المالية الرقمية ودورها في تحسين الأداء المالي

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي ومراحل تقييمه

المطلب الثالث: مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي

تمهيد:

سيطرت الثورة الرقمية على الخدمات والمنتجات المالية، لقد فتحت التقنيات الرقمية المجال أمام العولمة الحقيقية، مما أتاح عمليات الاتصال الفورية بين الأنظمة المصرفية عبر الحدود الجغرافية، وعزز من تنفيذ المعاملات عبر مجموعة كبيرة من الأجهزة الإلكترونية، ودائما ما تعمل الخدمات المالية الرقمية على تغيير علاقات المصارف مع العملاء وعلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بطريقة لا مثيل لها، ما ينجم عن هذا تزايد الطلب على نظام مالي يتميز بسرعة أكبر ومرونة أكثر وتطور أسرع.

المبحث الأول: مدخل إلى الخدمات المالية

عرفت الخدمات المالية مجالا كبيرا من التغير والتطور بفضل التكنولوجيا الحديثة التي تبنتها المصارف، و يعد من أهم الخدمات المقدمة، حيث يشمل الخدمات المصرفية والأسواق المالية والتأمين، تعددت الخدمات المالية وتنوعت بتعدد وتنوع حاجات ورغبات العملاء.

المطلب الأول: ماهية الخدمات المالية

وقد شهدت السنوات الخمس الماضية الكثير من التطور منذ اجتماع مجموعة العشرين حينما أقر المجتمع الدولي تعميم الخدمات المالية لتكون ركيزة رئيسية لأجندة التنمية العالمية. ومنذ ذلك الحين، قدمت أكثر من 50 دولة تعهدات رسمية، أو وضعت أهدافا لتعميم الخدمات المالية.

أولا: تعريف الخدمات المالية

تعرف الخدمات المالية على أنها: "تلك الخدمات التي تعنى بمنح خدمة ذات طبيعة مالية بواسطة ممول متخصص وتشمل هذه الخدمات التأمين بمختلف أنواعه وكافة الخدمات المصرفية"¹.

وهي أيضا "أي نشاط أو منفعة أو أداء له طبيعة مالية، يقدمه طرف إلى طرف آخر، يخضع لتشريعات أو أنظمة أو تعليمات صادرة من قبل مؤسسة عامة تمارس سلطة (رقابية أو تنظيمية) منحت لها بموجب القوانين المعمول بها في دولة معينة"².

كما يمكن تعريف الخدمات المالية بشكل أوسع على أنها: "مجموعة من المهارات الشخصية والمستلزمات المادية والأعراف القانونية التي يتم عرضها ونتاجها بشكل يتوافق مع توجهات الزبون لاتخاذ القرارات المالية الرشيدة"³. وقد شمل هذا التعريف الجوانب التالية⁴:

- تقوم الخدمة المالية على المهارات التي يقدمها منتج الخدمة؛

¹ بن شيخ عبد الرحمن، التنمية المالية وتحديات تطبيق منظومة تسيير الخدمات المالية إلكترونيا في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2021، ص 353.

² سليمان الجبوسي، محمد الطائي، تسويق الخدمات المالية، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2010، ص 08.

³ ياسين بوناب، تأثير التوجه نحو السوق على الأداء المتميز في منظمات الخدمات المالية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2017/2018، ص 04-05.

⁴ نفس المرجع، نفس الصفحة.

- يتكامل انتاج الخدمة المالية بوجود مستلزمات مادية وغير مادية؛
- تخضع عملية الخدمة المالية إلى قواعد قانونية واشراف الدولة لضمان حقوق مختلف الأطراف؛
- يهدف الزبون من حصوله على الخدمة إلى اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق باستثمار أمواله.

ثانيا: خصائص أنواع المالية

تتميز الخدمات المالية بمجموعة من الخصائص أهمها¹:

1. اللاملموسية: إنها صفة عامة لجميع الخدمات والخدمات المالية التي لا يمكن رؤيتها أو سماعها أو اختبارها قبل إنتاجها، ومن جانب آخر يمكن القول بأن الخدمات المالية ليس بالضرورة أن تكون بمجملها غير ملموسة، بل يمكن أن تحتوي على جانب ملموس، أو مدعم لتقديم الخدمة، على سبيل المثال في خدمات الحصول على النقد من الصراف الآلي والتي تتم من خلال الماكينة وعبر تزويدها ببيانات محددة، لكي تتم عملية الصرف وهي بذلك تعبر عن شيء مادي يدعم عملية تقديم الخدمة.

2. المسؤولية الائتمانية: ما نعنيه هو التزام مقدمي الخدمة بإعطاء عملائهم الاهتمام والرعاية الكافيين، وتحقيق توازن مناسب بين مصالح مؤسساتهم، وتحمل مسؤولياتهم الائتمانية على أساس الثقة.

3. التلازمة (تكامل الخدمة المالية): بمعنى عدم القدرة على الفصل بين وقت انتاج الخدمة ووقت استهلاكها.

4. عدم التجانس: هذا يجعل من الصعب تجنب الاختلافات في جودة الخدمات المالية المقدمة، لأن الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات تعتمد على خصائص أولئك الذين يقدمونها، وكذلك متى وأين يتم تقديمها، وبالتالي عدم تمكن منتجي الخدمات المالية من الحفاظ على معايير ثابتة تساعد على تنظيم خدماتهم المقدمة.

5. الثقة: يتطلب تقديم الخدمات المالية وجود علاقة قائمة على الثقة المتبادلة في المدى الطويل بين كل من منتج ومستهلك الخدمات المالية.

6. قابلية الخدمات المالية للنفاذ أو الاستخدام السريع: ربما من بين جميع خصائص الخدمات المالية، هذه الخاصية أكثرها صعوبة من حيث الفهم والتفسير ويعود ذلك إلى حقيقة أن معظم الخدمات المالية لا يمكن تخزينها. ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالي:

رغب أحد العملاء بشراء عملة أجنبية، تحدث مع موظف المؤسسة المالية التي يتعامل معها (بنك تجاري أو مكتب صيرفة أو غيرها) برغبته تلك في الساعة العاشرة صباحا طالبا تحديد سعر الصرف ولم يتخذ قرارا بشراء العملة في حينه، وعندما عاد الى المؤسسة التي يتعامل معها في الساعة الثانية عشرة ظهرا وجد أن سعر الصرف قد تغير².

¹قويدر بلقيس، دور الخدمات المالية الرقمية في حل أزمة السيولة (دراسة حالة بريد الجزائر: وحدة البريد الولائية بسكرة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019، ص16-17.

²سليمان الجيوسي، محمد الطائي، المرجع السابق، ص16.

ثالثاً: أنواع الخدمات المالية

1. التأمين والخدمات المتعلقة به:

والتي تشمل ما يلي¹:

- خدمات التأمين المباشرة على الحياة، وخدمات التأمين مثل التأمين على الممتلكات، الحريق والسرقة وغيرها؛
- خدمات إعادة التأمين؛
- خدمات الوساطة في التأمين مثل الوكالة والسمسرة؛
- الخدمات المساندة في مجال التأمين كالاستشارة، وخدمات الحسابات المتعلقة بالتأمين، تحديد المخاطر وفض النزاعات.

2. الخدمات المصرفية والمالية غير التأمين²:

- قبول الودائع من الجمهور؛
- التسليف بكافة أنواعه، ويتضمن القروض الاستهلاكية، والقروض لقاء تأمينات عقارية وإعادة جدولة الديون، والتمويل التجاري؛
- الإيجار التمويلي؛
- جميع أشكال نقل وصرف النقود، وتتضمن البطاقات الائتمانية، والشيكات السياحية والمصرفية؛ التجارة للحساب الخاص أو لحساب العملاء في جميع الأدوات المالية في الأسواق المالية، وتشمل الآتي:
 - ✓ الأدوات المالية مثل: الشيكات، شهادات الادخار، الكمبيالات، وصرف العملات؛
 - ✓ أدوات الصرف والفوائد مثل المبادلات والمؤجلات؛
 - ✓ أدوات المشتقات المالية وأدوات الائتمان الانتقالية؛
 - ✓ الأدوات والأصول المالية الأخرى القابلة للانتقال مثل الذهب.
- المساهمة في إصدار كافة أنواع الأدوات المالية وتتضمن الاكتتاب والإصدار والخدمات المرافقة مثل الخدمات الاستشارية وغيرها من:
 - ✓ السمسرة المالية؛
 - ✓ إدارة الأصول: من إدارة الأموال، المحافظ الاستشارية بمختلف أنواعها، إدارة صناديق المعاشات والتقاعد، وودائع الأمانة والكفالة؛

¹ مراد بوسعيدة، تحرير تجارة الخدمات المالية في التجارة الدولية ودوره في تعزيز التنافسية في التجارة الدولية، رسالة ماجستير، تخصص تجارة ومالية دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015/2016، ص 06.

² محمود إبراهيم محمود فياض، تحرير تجارة الخدمات المالية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وواقع قطاع الخدمات المالية في فلسطين، رسالة ماجستير، فلسطين، 2005، ص 86.

✓ خدمات التسوية والمقاصة للأصول المالية وتتضمن: الأوراق المالية وأدوات المشتقات وغيرها من الأدوات القابلة للتداول؛

✓ المعلومات المالية وتتضمن، تجميع ونقل هذه المعلومات، ومعالجة البيانات المالية والبرامج المتعلقة بها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على الخدمات المالية

يشير المراقبون بشكل ثابت وصحيح أن التكنولوجيا المالية عامل أساسي في سرعة ومقدار التغير في مجال صناعة الخدمات المالية، وهناك عوامل أخرى مثل العوامل التعليمية والقانونية، الظروف الاقتصادية العامة وطلبات المستخدمين، ومن العوامل المؤثرة على الخدمات المالية نذكر ما يلي¹:

أولاً: طلب الخدمات

تتجه البنوك والمؤسسات المالية بشكل متزايد إلى تقديم وتطوير الخدمات المالية بشكل مستمر، مما أدى إلى منافسة كبيرة بين المؤسسات التي أصبحت ملتزمة بتطوير الخدمات المالية، وتحسين الأداء لتلبية احتياجات العملاء وتزويد العملاء بخدمات دقيقة وسريعة، من أجل مواكبة التقدم الاقتصادي وتعزيز القدرة على خدمة الاقتصاد، مما يساهم في ربحية المؤسسات وتطوير الخدمات المالية، بمعنى كلما زاد الطلب على الخدمة المالية زاد إنتاجها وتطورها².

ثانياً: العامل التعليمي القانوني

إن وجود نظام مالي متطور وفعال هو أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تختلف الدول فيما بينها حول ما يتعلق بأوضاع قطاعها المالية والمصرفية ودرجة تطورها وذلك يعود إلى مستوى التقنية الحديثة المستخدمة والتطورات السريعة في تقنية المعلومات ووسائل الاتصالات التي توفر خدمات مالية مصرفية متطورة، أي كلما زاد العامل التعليمي وتم تطبيق القوانين زاد تطور الخدمة المالية وتنوعها³.

ثالثاً: التكنولوجيا

للتكنولوجيا المستخدمة على الخدمات المالية تأثيرات مباشرة ومهمة وهي كالتالي:

- إزالة القيود الجغرافية والزمنية لتسليم الخدمات المالية والتي من خلالها يمكن أن تسلم من مواقع بعيدة من وإلى المواقع المنتشرة والجديدة مثل المنازل والمكاتب؛
- تسهيل الشبكات المعقدة والعلاقات الداخلية بين المؤسسات والأسواق والمناطق الجغرافية؛
- تسمح بإتمام الصفقات تقريباً بشكل فوري، كما تزيد من سرعة دوران المال في النظام؛
- تحسن عموماً الإنتاجية وتخفض تكاليف تزويد الخدمات؛
- ترفع رزمة استثمار الخدمات المالية، مانحة بذلك الفرص لمقدمي الخدمات الجدد ووسطاء الخدمات المالية.

¹قويدر بلقيس، مرجع سبق ذكره، ص 20/19.

²محموري نجاة، عتيق نصر عواطف، الخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي -دراسة حالة تجارب دولية كينيا، الهند والامارات-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022/2021، ص 6، بتصرف.

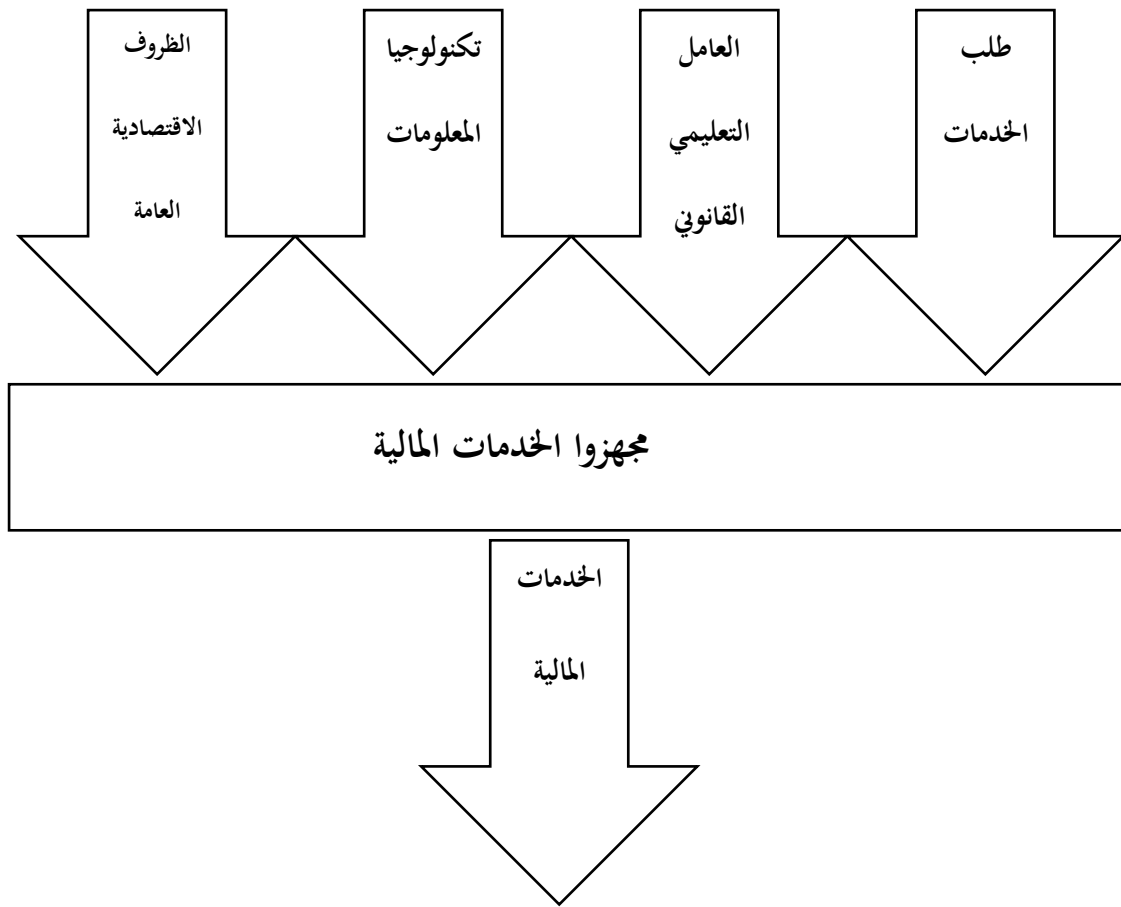
³نفس المرجع، بتصرف.

رابعاً: الظروف الاقتصادية العامة

تعتبر الظروف الاقتصادية من بين أهم العوامل تؤثر على الخدمات المالية، فكلما كان الوضع الاقتصادي مزدهراً كلما زاد الطلب والإقبال على الخدمات المالية، وكلما كان متدهوراً نقص الطلب عليها، بمعنى أن الظروف الاقتصادية تتحكم في مستوى تقديم الخدمات المالية.

والشكل التالي يلخص العوامل المؤثرة على الخدمات المالية:

الشكل رقم (1.1): العوامل المؤثرة على الخدمات المالية



المصدر: مُحمَّد بن جاب الله، أثر تكنولوجيا المعلومات على تفعيل وتنمية الخدمات المالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص194.

المبحث الثاني: أساسيات حول التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي

تعتبر التكنولوجيا المالية ثورة في الاقتصاد العالمي، حيث تساهم في تسهيل وتسريع المعاملات المالية اليومية، وقد شهدت انتشاراً ونموً كبيرين من خلال نشاط شركاتها في مختلف دول العالم، إذ ظهر جيل جديد من الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية ومقدمي الحلول الرقمية والتي ساهمت في تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية كحلول الدفع الرقمية، وتحويل الأموال، والتمويل الجماعي، وغيره من المنتجات الرقمية.

المطلب الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

لقد أصبح مصطلح Fin Tech الذي يعني التكنولوجيا المالية يحتل الصدارة ضمن مجال الأعمال والبنوك، كما أنها قدمت العديد من الخدمات للأفراد والمؤسسات وسهلت عليهم التواصل مع البنوك بأقل جهد وتكلفة، وفي هذا الجانب سنتطرق إلى ماهية التكنولوجيا المالية من حيث التعريف، الخصائص والأهمية، قطاعات وخدمات وتقنيات التكنولوجيا المالية.

أولاً: تعريف التكنولوجيا المالية

هناك العديد من التعاريف التي ارتبطت بالتكنولوجيا المالية، نذكر منها ما يلي:

يعرف مجلس الاستقرار المالي العالمي التكنولوجيا المالية بأنها: "ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي وملاموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية، كما يشير مصطلح التكنولوجيا إلى توفير حلول جديدة في مجال التمويل من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات، بحيث يتم إنشاء نماذج جديدة الواحدة تلو الأخرى"¹.

وحسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي: "عبارة عن اختراعات وابتكارات التكنولوجيا الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل هذه الاختراعات مجموعة من البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك، والتي من ضمنها المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح، ومعرفة الأرباح المتوقعة من الاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية"².

كما يمكن تعريفها أيضاً على أنها: "عبارة عن ابتكار مادي يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال وتطبيقات أو عمليات أو منتجات أو خدمات جديدة، لها تأثير مادي يؤثر على الأسواق أو المؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية"³.

¹ ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020، ص 95.

² وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، 2018، ص 14.

³ بن الساسي سهير، بو طابخ نجود، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة مقدم لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر، 2020/2019، ص 42.

وأياها هي: "عبارة عن الشركات التي تستخدم التكنولوجيا لجعل النظر المالية أكثر ملائمة وتطورا وتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وفعالية، وهي لا تقتصر على قطاعات محددة مثل التمويل أو نماذج الأعمال، ولكنها تغطي كل من نطاق الخدمات والمنتجات التي توفرها عادة صناعة الخدمات المالية"¹.

مما سبق يمكن القول بأن التكنولوجيا المالية هي: "تلك المنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين جودة ونوعية الخدمات التقليدية المالية أي أنها مجموعة من الابتكارات والابداعات يتم تطويرها بواسطة شركات ناشئة".

ثانيا: خصائص وأهمية التكنولوجيا المالية

1. خصائص التكنولوجيا المالية

تتمثل أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي²:

الوصول لكل المستخدمين: تستهدف الشركات الناشئة كل الطبقات والفئات، فتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود.

المرونة والقدرة على تحمل التكاليف: حيث توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضاً وخططاً متعددة للدفع مقابل السلع والخدمات.

السرعة: تسمح التحاليل القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة بذلك من البيانات الضخمة والخوارزميات.

تصميم محورة العميل: تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتقوم بتصميم منتجات سهلة وبسيطة.

سياسة البيانات أو الهواتف المحمولة: تقوم هذه السياسة بتحسين المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء، كما تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

2. أهمية التكنولوجيا المالية

تكمن أهمية التكنولوجيا المالية فيما يلي³:

- تسهم التكنولوجيا المالية حالياً في تحويل صورة الخدمات المالية، فالتكنولوجيا المالية ليست جديدة إنما مرت بعملية متواصلة من الابتكار والتطور امتدت على مدار قرون، ومع هذا فقد أدى التقدم التكنولوجي السريع وتفضيل العملاء للقنوات الرقمية إلى تسهيل اعتماد نماذج عمل جديدة ودخول؛

¹ ذهبية لطرش، سمية حراق، مرجع سبق ذكره، ص 95.

² صليحة فلاق، سامية شارفي، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2020، ص 302.

³ تحانات خيرة، واقع وآفاق التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018، ص 326.

- توفر التكنولوجيا المالية فرصا هائلة كإخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء والدفع الفوري، توفير مزيد من الخيارات وتيسير الخدمات وفرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان، وبوسع الحكومات استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الإيرادات والدفع، وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في تقوية إدارة المخاطر ورفع الكفاءة، وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد؛
- تنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي¹؛
- تسيير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة والفعالية للمدفوعات العبارة للحدود؛
- يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة، وهو ما يستدعي القيام بالمزيد من الإصلاحات لسد الفجوة في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي².

ثالثا: قطاعات وخدمات التكنولوجيا المالية

1. قطاعات التكنولوجيا المالية:

يمكن ابراز قطاعات التكنولوجيا المالية كالاتي³:

أولاً: قطاعات الموجة الأولى:

نقصد بقطاعات الموجة الأولى وذلك حسب ما جاء في تقارير ومضة العلمية، بأنها القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة، والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة وتمثل فيما يلي:

أ. المدفوعات: ونقصد بالدفع تحويل شكل واحد من السلع والخدمات أو الأصول المالية بنسب مقبولة تم الاتفاق عليها مسبقا من قبل الأطراف المعنية، ويمكن الدفع في شكل أموال أو أصول أو خدمات، وفي مساحة المدفوعات نجد أنظمة الدفع عبر الأجهزة المحمولة وشبكة الأنترنت مثل: (Amazon, Pay Pal, Apple Pay)، والتي توفر للمستخدمين النهائيين القدرة على دفع السلع والخدمات عبر الأنترنت أو من خلال الأجهزة المحمولة، مما يعمل على توفير القدرة على تقليل تكاليف المعاملات واقتصار الوقت بالنسبة إلى طرق الدفع التقليدية، ومن أبرز المؤسسات العاملة في هذا المجال نجد:

✓ شركة مدفوعات MADFOOAT الأردن والمختصة بدفع الفواتير؛

✓ شركة BEAM الإماراتية والتي تختص بالمحافظ الإلكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية.

¹ بن عيشوبة رفيقة وآخرون، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجيلالي، بونعامة، الجزائر، 2021، ص166.

² مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلد الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة سطيف، الجزائر، 2018، ص93.

³ بن الساسي سهير، بوطبخ نجود، مرجع سبق ذكره، ص52.

ب. الإقراض وجمع رأس المال: حيث فتح الابتكار الرقمي إمكانيات جديدة لفاعلين جدد غير التقليديين، وبرزت تمويلات بديلة عبر سوق الانترنت، ولعل أهم هذه النماذج الجديدة القائمة على التكنولوجيا المالية والتي غيرت مجرى الإقراض كل من خدمات الإقراض من نظير إلى نظير "Peer To Peer" والتمويل الجماعي وتدوير المال ومنصات مقارنة القروض¹:

- الإقراض من نظير إلى نظير "Peer To Peer": ويعتبر الإقراض من نظير إلى نظير نوعا جديدا من "اقتصاد المشاركة"، حيث تساعد منصات الإقراض "P2P" على ربط المستثمرين بالمقترضين دون أن يعمل البنك كوسيط.

- التمويل الجماعي أو التشاركي "Crowdfunding": هي منصات الكترونية لجمع المال من عموم الناس لتمويل مشروع ما، أين يقوم صاحب المشروع بعرض فكرته وتوضيح المميزات وأهداف المشروع مع تحديد تكلفة المشروع، ثم يستخدم الأموال المجمعة في تمويل هذا المشروع.

- تدوير المال: وهي منصة للإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط، يحركها بالكامل شبكة مستخدميها، حيث تتيح هذه المنصة الحصول على قرض دون اللجوء إلى البنك، كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال.

- منصات مقارنة القروض: والتي توفر مختلف العروض التمويلية وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض، ما يسهل على المستفيد البحث عن أفضل عرض من ناحية الفرصة والتكلفة المناسبين له دون عناء البحث وطول الوقت لذلك.

ثانيا: قطاعات الموجة الثانية:

على هذا المستوى تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة تركز أكثر فأكثر على التقنية العالية، الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي، وذلك بتوفير بيئة أكثر حداثة وأسواق أكثر زخم رقمي وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول الذي يمكن وصفه بالبداية، وتضم التحويل الدولي للأموال، التأمين، إدارة الثروات وسلسلة البلوكات (العملات الرقمية المشفرة).

أ. التحويل الدولي للأموال: يتم في شكل مدفوعات دولية، حيث وصلت قيمة التحويلات المالية إلى الدول النامية عام 2015 إلى 431 مليار دولار، وجلت المملكة العربية السعودية ثانيا، والإمارات ثالثا من حيث التحويلات المرسل سنويا².

¹ بن فضة ويسام، بن حسان حكيم، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020، ص115-116.

² مكروود راوية، زغوان رفيقة، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصفوف، ميلة، الجزائر، 2021/2020، ص35.

ب. إدارة الثروات: تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأثرياء، وأصحاب الأعمال الصغيرة الذين يرغبون في مساعدة واستشارة مالية من طرف مختصين معتمدين لإدارة ثرواتهم، من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية، وإدارة الضرائب المهنية والاستثمارية، لكنه وبذكر البنوك تحتل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات وتنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم¹.

ج. التأمين: يوجد عدد كبير من الموظفين لا يملكون حسابا مصرفيا، وبالتالي دون وجود حساب مصرفي لا يمكن العثور على سجل ائتماني ولن يكون هناك مشاركة في مؤسسات تختص بالخدمات التأمينية، لكن شركات Startup وجدت الحل لذلك، بالرغم أن شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تدخل فعليا بالتجربة التأمينية للخدمات الرقمية، لكن بالأسواق المتقدمة يمكن لها أن تثبت وجودها بهذا النهج من خلال ما يسمى بالتأمين فائق الصفر، بحيث أن معدل انتشار هذا التأمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يبلغ 0.3 بالمائة².

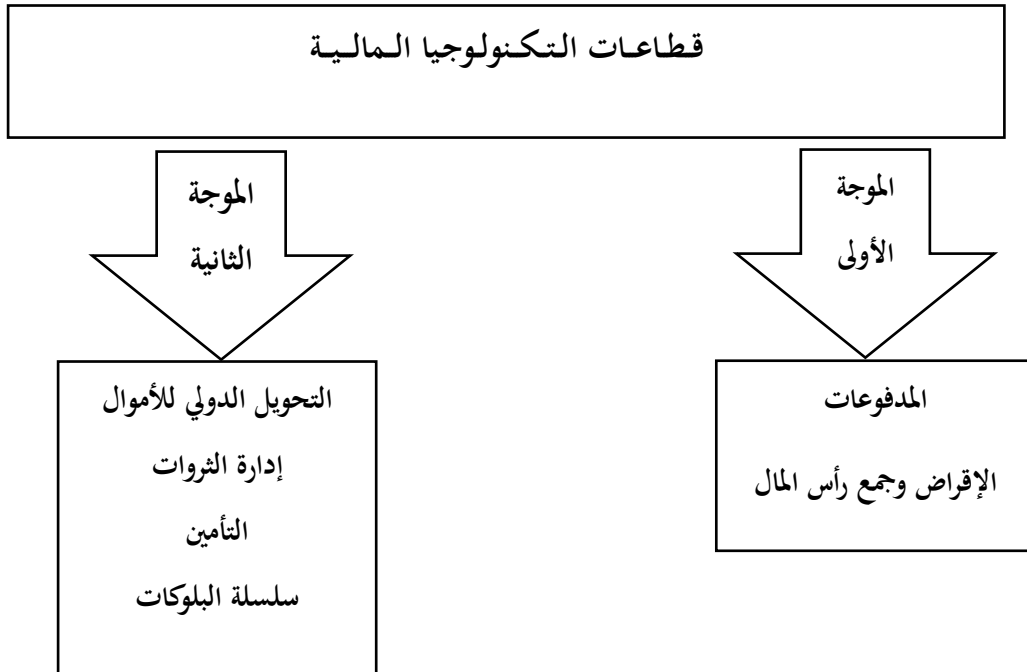
د. سلسلة البلوكات (العملات الرقمية المشفرة): البلوك تشين (Blockchain) وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة (كتل) تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني و رابط الكتلة السابقة، صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها والحلول دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتل لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومات، ومن أشهر العملات الرقمية المتداولة عبر الانترنت هي البيتكوين³ Bitcoin .

¹ بن الساسي سهير، بوطيخ نجود، مرجع سبق ذكره، ص 54.

² مكروود راوية، زغوان رفيقة، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة.

³ زناق فاطمة، بريش رابح، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة أندونيسيا، الملتقى العلمي الدولي حول الهندسة الإجارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، أدرار، جوان 2021، ص 09.

الشكل رقم (2.1): قطاعات التكنولوجيا المالية



المصدر: مجوري نجاة، عتيق نصر عواطف، مرجع سبق ذكره، ص 14.

2. خدمات التكنولوجيا المالية:

تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الخدمات للمتعاملين، ويمكن إبرازها في العناصر التالية:

أ. **خدمة الدفع:** وهي النشاطات المصرفية الأكثر مرونة ونشاطاً، والتي تقدمها التكنولوجيا المالية إلى العديد من العملاء، بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع (الدفع عن طريق الهاتف النقال، إدارة تدفقات الدفع للتجارة الخارجية، التحويلات المالية للخارج، تبادل العملات بدون تكلفة)¹.

ب. **الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد:** وتشمل كل من:

الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الأنترنت، بتكاليف منخفضة ودون أي وجود مادي للوكالة؛ أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية؛ حلول تسيير الميزانية.

ج. **الاستثمار والتمويل:** تقوم التكنولوجيا المالية باستقطاب مدخرات الأفراد من خلال توفير منصات التمويل الجماعي للشركات في شكل قروض استثمار في رأس المال، تقديم البساطة في العروض الممنوحة، وكذا الاستشارة عبر الانترنت للأفراد.

¹ سيد اعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08،

العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، مارس 2020، ص 71.

د. خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات: من خلال تقديم حلول موجهة للقطاع البنكي وذلك بجمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار والملاءة المالية).

هـ. الخدمات الموجهة للبنوك والشركات: تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل¹:

- تقنية البلوكات التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوك تشين فيما يتعلق بتسجيل المعاملات؛
- معالجة المعلومات؛
- إدارة المخاطر وإدارة الضرائب.

رابعاً: التقنيات المستحدثة للتكنولوجيا المالية

عرفت التكنولوجيا المالية تطورات نتج عنها العديد من التقنيات الجديدة مختلفة لما كانت عليه، ومن بين هذه التقنيات نذكر ما يلي:

1. تقنية البلوك تشين:

عرفه معهد بلوك-تشين في فرنسا بأنها "تقنية تعمل بشكل شفاف وآمن بلا هيئة تحكم مركزية من أجل تخزين البيانات والمعلومات"².

وعرفته الأكاديمية الصينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بأنه: "دفتر الأستاذ الرقمي اللامركزي والموزع والعام، الذي تتم صياغته بشكل مشترك من أطراف متعددة باستخدام التشفير لضمان أمن النقل والوصول لتحقيق اتساق تخزين البيانات ومحاربة التلاعب بالبيانات، ويطلق عليه أيضاً تقنية الأستاذ الموزع"³.

عرفت البلوك تشين بأنها قاعدة بيانات موزعة تحافظ على دفتر الأستاذ الموزع "سجل دفتر الكتروني"، يحتفظ بقائمة مشتركة ومتزايدة باستمرار من سجلات البيانات والمعاملات، فتتم المحافظة والمصادقة عليها في سلسلة طويلة من البيانات المشفرة على الملايين من النقاط وتسمى (العقد) حول العالم.

2. عملة البيتكوين: وصفت عملة البيتكوين على أنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ

الند للند، وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، والهدف من هذه العملة التي

¹ مكروود راوية، مرجع سبق ذكره، ص32.

² يحيى محمد ركاج، مدى إمكانية توظيف آلية اصدار العملات النقدية (بلوك تشين) في تنمية الاقتصاد الوطني: حالة سوريا، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 01، العدد 05، 2021، ص202.

³ زهوان رضا، أهمية تقنية سلسلة الكتل في صناعة الخدمات المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص96.

طُرحت للتداول لأول مرة سنة 2009 هو تغيير الاقتصاد النقدي. وهي أول عملة أنشأت، تقوم فكرتها على نظام يعتمد على برمجيات مفتوحة المصدر، يمكن من خلالها مراجعة الشفرة البرمجية في أي وقت، ومن قبل أي شخص¹.

3. العملات المشفرة: تعتبر العملات الافتراضية المشفرة الجيل الأول لتقنية البلوك تشين وأشهرها عملة البيتكوين، وهي عبارة عن بروتوكولات مختصة بالعملات الافتراضية والتطبيقات المتعلقة بالنقد الافتراضي مثل تبادل العملات والتحويلات المالية وأنظمة الدفع².

وتعرف العملة المشفرة بأنها: "الأصل الرقمي الذي تستخدم فيه تقنيات التشفير لتنظيم توليد وحدات العملة والتحقق من تحويل الأموال التي تعمل بشكل مستقل عن البنك المركزي"³.

4. التكنولوجيا التنظيمية: هي تقنية تساعد الشركات العاملة في صناعة الخدمات المالية على الالتزام بقواعد الامتثال المالي، وتعتبر أتمتة ورقمنة قواعد مكافحة غسيل الأموال إحدى الأولويات الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية. وهي أيضا مصطلح واسع يستخدم لوصف التكنولوجيا والأدوات والموارد والمعرفة المختلفة التي تحتاجها المؤسسة الناجحة لتنظيم عملها⁴.

5. المحافظ الرقمية: نشأت المحافظ الرقمية منذ عام 2011، تسهلا للعمليات المالية التي تتم من خلال شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) كالتحويلات النقدية ولضمان سرعة وسهولة وصولها للطرف الآخر، كبديل لاستخدام النقود الورقية والبطاقات، وظهرت الحاجة إليها مطلع عام 2020 في ظل الأحداث والتغيرات المرتبطة بفيروس كورونا "كوفيد 19"⁵.

وتمثل المحافظ الرقمية تقنية رقمية تتيح تنظيم الحركات المالية لإجراء عمليات الدفع والسداد بسهولة ويسر، وذلك بواسطة تطبيق يثبت على الهاتف الذكي أو الأجهزة الذكية الأخرى، ثم ربطها بالحساب المصرفي للشخص. وتكون المحافظ الرقمية من برنامج ومعلومات، حيث يخزن البرنامج المعلومات الشخصية، وهذه المعلومات هي عبارة عن قاعدة بيانات للتفاصيل التي تخص المستخدم (اسم الشخص، عنوانه، طريقة الدفع، المبلغ الذي يجب دفعه، تفاصيل بطاقة الائتمان أو الخصم ... إلخ).

¹ كردودي صبرينة وآخرون، العملات الافتراضية حقيقتها وآثارها الاقتصادية، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020، ص 121.

² أحمد هشام النجار، تقنية سلسلة الثقة نظرة في أشكائها وتأثيرها على الصناعة المالية، مجلة القلم، المجلد 07، العدد 18، 2020، ص 439.

³ إيهاب خليفة، البلوك تشين، الورقة القادمة في مجال المال والأعمال، أبحاث أكاديمية، مركز المستقل للأبحاث الدولية المتقدمة، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص 96.

⁴ بن الساسي سهير، بوطبخ نجود، مرجع سبق ذكره، ص 58.

⁵ ولاء سعد أبو زيد، المحفظة الرقمية: سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 07، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص 06-04.

وتمكن المحافظ الرقمية من¹:

- القيام بالتحويلات المصرفية؛

- الاستغناء عن حمل المحفظة التقليدية؛

- تحويل الأموال من البنك إلى المحفظة الرقمية؛

- إيداع النقود الورقية في المحفظة الرقمية من خلال أجهزة الصراف الآلي؛

- تخزين أرقام عدة بطاقات ائتمانية لمستخدم واحد؛

- المشاركة في النظام المالي العالمي؛

- تجميع معلومات أكثر حول السلوك الشرائي للعملاء ومعرفة عادات الشراء المفضلة ومن ثم تطوير السوق المحلية.

6. الهوية الرقمية: يعرفها المعهد الدولي للتمويل (International Institute of Finance IIF) بأنها: "تجميع

للسمات التي يتم التقاطها إلكترونياً وتخزينها لشخصية فريدة يمكن التعرف عليها، ويمكن ربطها بشخص طبيعي، على النقيض من الهوية التقليدية، فإن الهوية الرقمية تشكل الأساس الذي يمكن البناء عليه لتسهيل تفاعل الشخص مع الكيانات الأخرى مثل هيئات القطاع العام أو الكيانات الخاصة كالمؤسسات المالية"².

المطلب الثاني: مفاهيم حول الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي

نتيجة التطورات التكنولوجية خاصة الرقمية جعلت مصطلح التحول الرقمي شائعاً جداً في السنوات الأخيرة في المجتمع والمؤسسات بصفة خاصة لما له من أهمية كبيرة التغيرات التنظيمية والمعاملات وقد أصبح ضرورة ملحة من أجل خلق القيمة وتغيير أسلوب ونموذج العمل داخل أي مؤسسة. مالية او غير مالية.

أولاً: مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي

1. مفهوم الاقتصاد الرقمي:

الاقتصاد الرقمي هو: "ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثروة ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة"³.

وهو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الأنترنت والويب، وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات⁴.

¹ نفس المرجع، ص 13-14.

² الوليد طلحة، دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019 ص 03.

³ أسامة عبد السلام السيد، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 12.

⁴ خالد أحمد علي محمود، الاقتصاد الرقمي الحديث وإدارة الموارد البشرية والإنتاج السلي، (بدون طبعة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 113.

كما يمكن القول إن الاقتصاد الرقمي هو: "التكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، والاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية، وإتاحة جميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والمالية والتجارية في الدولة خلال فترة ما"¹.

كما يمكن تعريفه على أنه: "يعتمد هذا الاقتصاد على تكنولوجيا المعلومات الرقمية، باستخدام المعرفة والمعلومات في الإدارة، كمصادر جديدة للثروة والابداع والالهام للابتكارات الجديدة".

2. خصائص الاقتصاد الرقمي:

للاقتصاد الرقمي العديد من الخصائص أهمها ما يلي²:

- يركز الاقتصاد الرقمي بالأساس على أهمية الرصيد الفكري والابداع للبشر، فيقوم على نموذجية تنطلق من أهمية قدرة البشر وتمكينهم من استخدام المعارف والمعلومات ونتاجها وتطويرها؛
- تشغيل الأنشطة والمشاريع الاقتصادية من خلال الانترنت، دون الحاجة للتحرك الفعلي سواء للأفراد أو المؤسسات؛

- يرتبط الاقتصاد الرقمي بالتغيرات العديدة التي تجري في البيئة الصناعية، ولا سيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أي أن الامكانية التكنولوجية هي التي تلعب الدور الأساسي في بروز الاقتصاد الرقمي.

ثانيا: تعريف وأهمية التحول الرقمي

1. تعريف التحول الرقمي:

التحول الرقمي Digital Transformation هو: "تغيير منهجي في العمليات الداخلية ونماذج الأعمال والمهارات باستخدام التقنيات والتطورات الرقمية، من أجل تقديم خدمات منتجات ذكية تلي توقعات العملاء"³. ويمكن تعريفه على أنه: "إحداث تغييرات في كيفية إدراك وتفكير وتصرفات الأفراد في العمل، والسعي إلى تحسين بيئة العمل من خلال التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تغيير الافتراضات التنظيمية حول الوظائف، بحيث تتميز المنظمات والقيم والهياكل التنظيمية والترتيبات التي تشكل سلوك الأفراد بما يتفق، وطبيعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"⁴.

¹ فريد النجار، الاقتصاد الرقمي الأنترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، (بدون طبعة)، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 25.

² محمد خضر حرز الله، أشريف يسري، الاقتصاد الرقمي وخصائص السلوك الاستهلاكي الجديد، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 23-24 أبريل 2018، ص 06.

³ Fadoua Khanboubi et Azedine Boulmakoul, Etat de l'art sur la transformation digitale : focus sur le domaine bancaire, conférence, Marrakech, Morocco, 2018, p11.

⁴ عبد الرحمن حسن محمد، محمد أحمد الغبيري، واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، جامعة الملك خالد، السعودية، 2020، ص 15.

وهو: "نموذج عمل جديد قائم على استعمال التقنيات الرقمية في ابتكار منتجات وخدمات جديدة، وطريقة توزيعها والتركيز على العميل أو المستخدم"¹.

: "عملية تحويل المواد المطبوعة لمواد شكل رقمي التي يستطيع الحاسب التعامل معه، وذلك بتنظيمها بوحدات منفصلة من البيانات التي يطلق عليها BYTES وتخزينها على وسائط تخزين داخلية كالأقراص الصلبة أو خارجية، أو إتاحتها عبر شبكة الأنترنت"².

هو عبارة عن عملية تطبيق مجموعة من التقنيات الجديدة لإبداع وتقديم قيمة جديدة، تطبق المؤسسة هذه التقنية لدمج التكنولوجيا المالية في جميع مجالات الأعمال بطرق جديدة.

2. أهمية التحول الرقمي

للتحول الرقمي أهمية كبيرة وفوائد متنوعة وعديدة تعود على الأفراد والقطاعات، فهو يوفر التكلفة والجهد بشكل كبير، ويحسن الكفاءة التشغيلية وينظمها، كما أنه يعمل على تحسين جودتها وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للجمهور، وساهم بصورة إيجابية في تنظيم الوقت من خلال البرامج المتنوعة، كما أنه يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية بعيدا عن الطرق التقليدية.

ويمكن تلخيص فوائد التحول الرقمي في النقاط التالية³:

- تسريع طريقة العمل اليومية وزيادة جودة وكفاءة سير العمل؛
- سهولة وسرعة ومرونة تطبيق خدمات جديدة؛
- رفع مستويات الشفافية والحوكمة، مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء؛
- إمكانية الاستفادة من التقنيات الحديثة لتطوير الأداء والتنبؤ والتخطيط للمستقبل؛
- زيادة الإنتاجية وتحسين المنتجات، مما يحقق استمرارية الخدمات والأعمال؛
- تسهيل إمكانية الحصول على الائتمان والخدمات المالية، مما يساعد على إخراج الناس من الفقر؛
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

¹ صدوقي غريسي وآخرون، واقع وأهمية التحول الرقمي والأتمتة، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، 2021، ص101.

² نجلاء يس، متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية، مجلة المكتبات والمعلومات، عضو اتحاد الناشرين الليبيين، العدد 13، السنة السادسة، 2015، دار النخلة للنشر، طرابلس، ليبيا، 2015، ص30.

³ خواترة سامية، التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2021، ص110.

ثالثاً: خطوات ومميزات التحول الرقمي

1. خطوات التحول الرقمي

تتمثل خطوات التحول الرقمي في¹:

- صياغة استراتيجية رقمية للمنظمة، ولا يمكن تحقق ذلك إلا من خلال قياس الإمكانيات الرقمية الحالية، وتغيير الهيكل التنظيمي بما يتوافق مع الاستراتيجية الرقمية لتحقيق المرونة اللازمة داخل المنظمة؛
- إنشاء وحدة للتحول الرقمي كضرورة حتمية لتتبع عملية التحول الرقمي وإدارتها بفعالية؛
- إنشاء إدارة التغيير للتغيير الرقمي والتي تعتبر مطلب رئيسي للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية؛
- تحديد عوائق التكامل الرقمي والعمل على حله.

2. مميزات التحول الرقمي

يتميز التحول الرقمي بالعديد من المميزات نذكر أهمها²:

- إنشاء علاقات مع العملاء، باستخدام الانترنت دون الحاجة إلى منشأة ودون وجود مادي؛
- خلق قيمة للبيانات مما يسمح بمشاركة العملاء والمستخدمين، وهذا عن طريق استخدام شركات المنصات الرقمية للتفاعل مع عملائها مما يسمح لها بتحليل سلوكهم وزيادة عائداتهم، مثل بيع البيانات ووضع إعلانات خاصة بالعميل على المنصات مقابل رسوم؛
- إعطاء أهمية للحجم، فكلما زاد حجم الأشخاص المستخدمين كلما زادت القيمة أي تأثير شبكة الانترنت، وهي مسألة جد مهمة في ظل الاقتصاد الرقمي، فغالبا ما تكون المنصات الرقمية ذات تكاليف ثابتة وأخرى قليلة، كما أن فائدة كل جانب تتزايد بزيادة عدد الأشخاص؛
- التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الرقمية كآلية جديدة لتسجيل وتخزين ونقل المعلومات، مما يزيد من سرعة أداء الخدمات واتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي الرقمي محور اهتمام مختلف دول العالم، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الذي تشهده الصناعة المالية وانتشار استخدام المنتجات المالية حيث يهدف إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية مما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، وفيما يأتي عرض لواقع الشمول المالي في العالم العربي ودور التكنولوجيا المالية في إرسائه.

¹ صدوقي غريسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص103.

² زعزوعة فاطمة، أثر التحول الرقمي في فرض الضرائب على الانتقال الإلكتروني للبيانات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، 2022، ص679-980.

أولاً: مفهوم الشمول المالي

يعرفه البنك الدولي الشمول المالي هو: "أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين)، ويتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام"¹.

وعرفته أيضاً مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقد لهم بشكل شفاف وعادل وبتكاليف معقولة"².

كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاقتصادي والاجتماعي"³.

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن الشمول المالي هو:

"القدرة على إيصال الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع وبأقل تكلفة وجهد".

ثانياً: أبعاد ومبادئ الشمول المالي

1. أبعاد الشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل ثلاثة أبعاد رئيسية وهي⁴:

الوصول للخدمات المالية: وهي القدرة على استخدام الخدمات المالية من قبل المؤسسات الرسمية، تتطلب الوصول إلى مستويات معينة بهدف تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي.

استخدام الخدمات المالية: وهي مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من قبل مؤسسات القطاع المصرفي، وذلك من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية وجمع بيانات حول مدى تواتر وانتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

جودة الخدمات المالية: يعتبر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية المقدمة.

¹ آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي-دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب-، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2018، ص747.

² معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعية، السلسلة 08، العدد 07، 2016، ص02.

³ OECD, Financial literacy and inclusion : Results OECD/INFE survey across countries and by gender, June 2013, p71.

⁴ صليحة فلاق، سامية شاري، مركز سبق ذكره، ص307.

2. مبادئ الشمول المالي

في عام 2010 أصدرت مجموعة العشرين (G20) ما يعرف بالمبادئ المبتكرة لتحقيق الشمول المالي، وتمثلت فيما يلي¹:

- **القيادة:** غرس التزام حكومي واسع النطاق اتجاه الشمول المالي للمساعدة على الحد من الفقر.
- **التنوع:** تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقدم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية.
- **الابتكار:** تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البيئة التحتية.
- **الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث إجراءات الحماية مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء.
- **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- **التعاون:** خلق بيئة مواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، والعمل أيضا على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.
- **المعرفة:** وذلك من خلال توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس لكل من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية، حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثوقة يعتبر أمرا ضروريا لعميلة تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي.
- **التناسب:** وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، حيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات المالية.
- **إطار العمل:** الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية في سياق الإطار التنظيمي، بما يعكس المعايير الدولية والظروف المحلية ودعم مناخ قادر على المنافسة، نظام متناسب ومرن يستند إلى المخاطر بشأن مكافحة غسل الأموال، شروط استخدام الوكلاء كممثلين للتعامل مع العملاء، ولوائح تنظيمية واضحة تنظم القيمة المحتفظ بها إلكترونيا، وحوافز مستندة إلى أوضاع السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في التشغيل البيئي والمترايط على نطاق واسع.

¹ يسر برنيه وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب، العدد 109، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 07-08.

ثالثاً: أهداف وأهمية الشمول المالي

1. أهداف الشمول المالي:

- إن تحقيق الشمول المالي ليس هدفاً في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق غاية، نظراً لدوره التنموي الهام في تطوير الإنسان، وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر ودعم المساواة وتأمين الرفاهية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وتكمن أهداف الشمول المالي في النقاط التالية¹:
- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية؛
 - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للأفراد خاصة الفقراء منهم؛
 - تعزيز النمو الاقتصادي مشاريع العمل الحر؛
 - تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع؛
 - خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

الجدول رقم (1-1): أهداف الشمول المالي

أهداف الشمول المالي		
الاستقرار المالي:	النزاهة والسلامة:	الحماية المالية للعملاء:
من خلال:	من خلال:	من خلال:
قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة؛	مكافحة غسيل الأموال؛	التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقراً؛
الحد من مخاطر عدم الاستقرار المالي	مكافحة تمويل الإرهاب؛	تنظيم صياغة العقود والبنود
تعزيز الاستقرار الاجتماعي؛	السيطرة على إساءة استخدام النظام	والشروط ومعدلات الفائدة السنوية
تحمل الصدمات والاختلالات المالية	المالي.	والغرامات؛
		حصول العميل على معاملة عادلة،
		شفافية وبيسر.

المصدر: حماده السعيد المعصراوي، مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 89، أكتوبر 2019، ص 39.

¹ ياسر عبد طه الشرفا، حنين محمد بدر عجوز، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة-البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 06، العدد 01، مركز رفاة للدراسات والأبحاث، الأردن، 28 فيفري 2019، ص 06-07.

2. أهمية الشمول المالي:

تكمن أهمية الشمول المالي فيما يلي¹:

- يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وطيدة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول، بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي.
- يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية: يسهم الشمول المالي في تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية، ويتحقق ذلك من خلال العمل على تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.
- تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي سيعزز من قدرتهم على البدء بأعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.
- يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تعميم الخدمات المالية يسهم في تحسين مستوى المعيشة، كما يسهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء الصفة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو، كما يسهم الشمول المالي في تعميم ونشر الخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع بمختلف شرائحه بالخصوص ذوي الدخل المحدود.

¹ صليحة فلاق، سامية شارفي، مرجع سبق ذكره، ص 307-308.

المبحث الثالث: الخدمات المالية الرقمية ودورها في تحسين الأداء المالي

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية والتي أضحت مركزة على ما كل هو رقمي ومرتبطة بالتكنولوجيا، أصبح لزاما على المؤسسات عامة وعلى المؤسسات المصرفية خاصة تطوير خدماتها المقدمة لمواكبة الانتقال إلى اقتصاد المعرفة، وهذا بدوره سيكون له الأثر الكبير على الاداء المالي للبنوك وتوجه بها الى تحسين مركزها المالي.

المطلب الأول: ماهية الخدمات المالية الرقمية

يعد قطاع الخدمات المالية من أكثر القطاعات تأثرا بالعمولة والتي تظهر ملامحها في التطورات والتحولات المتتالية التي شهدها القطاع، وذلك للسعي نحو الاستمرار والنمو في السوق من أجل تقديم كل جديد.

أولاً: نشأة المصارف الالكترونية

تعود نشأة المصارف الإلكترونية إلى بداية الثمانينات مع ظهور النقد الإلكتروني، أما استخدام البطاقات كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1958 أصدرت "Express American" أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع، ثم قامت بعدها ثمانية مصارف بإصدار بطاقة "Americard Bank" عام 1968 لتتحول إلى شبكة Visa العالمية، كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء "Bleue Carte" من طرف ستة مصارف فرنسية. وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا "Telecom France" بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة "Carte à Mémoire" لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثيه "puce à Cartes" تحمل بيانات شخصية لحاملها، خلال منتصف التسعينات ظهر أول مصرف إلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية يميز بين نوعين من المصارف كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الإلكترونية¹:

أ. المصارف الافتراضية (مصارف الإنترنت): تحقق أرباحا تصل إلى ستة أضعاف المصرف العادي؛

ب. المصارف الأرضية: ونقصد بها المصارف التي تقدم خدمات تقليدية وخدمات الصيرافة الإلكترونية. وكان

سبب انتشار المصارف الالكترونية إلى عنصرين أساسيين: تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية².

¹. العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية «تحليل احصائي حديث لواقع وافاق تطور الصيرفة الالكترونية»، مقال مقدم لمجلة البحوث المالية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 03، ص 01-14، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابوب بكر بالقائيد تلمسان، 2017، ص 13.

². العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية «تحليل احصائي حديث لواقع وافاق تطور الصيرفة الالكترونية، المرجع السابق، ص 14.

ثانيا: تعريف الخدمات المالية الرقمية

الخدمات المالية الرقمية (DFS) هي: "خدمات مالية تعتمد على التقنيات الرقمية لتقديمها واستخدامها من قبل المستهلكين"¹.

كما تعرف على أنها: "تلك الخدمات التي تنطوي على خدمات معلوماتية وخدمات غير الويب، كما تنطوي على تقديم خدمات عبر وسائل وشبكات الكترونية مثل الانترنت، تعتبر الخدمة الالكترونية أوسع من كونها مجرد خدمات تكنولوجيا المعلومات أو خدمات الويب فهي تتضمن جميع الخدمات المبنية على تكنولوجيا المعلومات المتاحة عبر الشبكات الرقمية"².

وتعرف أيضا: "مجموعة من الخدمات المالية التي يتم الوصول إليها وتقديمها عبر القنوات الرقمية، بما في ذلك المدفوعات والائتمان والمدخرات والتحويلات المالية والتأمين، والقنوات الرقمية المستخدمة في هذه المعاملات المالية هي الانترنت، الهواتف المحمولة، أجهزة الصراف الآلي..."³.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج أن الخدمات المالية الرقمية هي: إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، أو رقمية، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال البنوك، والتي يمكن أن تساعد في التقليل من المخاطر المختلفة، خاصة فيما يتعلق بالقروض.

ثالثا: أنواع الخدمات المالية الرقمية

1. الخدمات عبر الهاتف النقال: يعتبر الهاتف النقال من أحدث التقنيات المستعملة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية عن بعد، حيث أنه يضيف عليها بعدا جديدا ومرونة في التعامل وهذا من خلال تخطيه حاجز المكان والزمان، ويتم التعامل مع هذه التقنية الحديثة من خلال⁴:

- الاتصال المباشر بمركز الاتصالات الهاتفية أو الخادم الصوتي (Service Vocaux)؛
- استخدام الرسائل القصيرة (SMS) للحصول على المعلومات وكذلك إمكانية إيصال هذا الأخير مع الانترنت للحصول على مختلف الخدمات، وذلك من خلال تزويد العميل برقم سري وكذا إرشادات الحصول على الخدمة.
- ومن خلال الخدمات التي يتحصل عليها المتعاملين من خلال الهاتف النقال ما يلي:
- الاستفسار عن الحسابات الشخصية؛
- تحويل الأموال؛
- معرفة أسعار العملات؛

¹ World Bank Group, **Digital Financial Services**, April 2020, P04.

² عبد الله فرغلي علي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.

³ الاتحاد الافريقي، مشروع استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (2020-2030)، 2019، اثيوبيا، ص 28.

⁴ سمح ميهوب، الاتجاهات الحديثة للخدمة المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/2004، ص 87.

- تفاصيل عن أرصدة حساباتهم وحركاتها؛
- الحصول على آخر العمليات التي قام بها العميل؛
- معدلات الفائدة لكل أنواع الودائع؛
- طلب دفتر الشيكات؛
- طلب الحصول على كشف الحساب المفصل؛
- الخدمات المتعلقة ببطاقات الائتمان؛
- طلب تغيير كلمة السر ورمز المستخدم في أي وقت.

2. الخدمات عبر الأنترنت:

- تعتبر الأنترنت من أهم الوسائل التي تتيح الحصول على خدمات مالية سهلة وسريعة، وتتميز هذه الخدمات على أنها فورية ويمكن الحصول عليها متى شئتم وأينما كنتم، أما الخدمات المالية عبر الأنترنت يقصد بها النظام الذي يتيح للعميل الحصول على الخدمات المالية والمصرفية من خلال مواقع شبكة الأنترنت والتي تتمثل في¹:
- عملية التحقق من أرصدة الحسابات؛
 - دفع الفواتير إلكترونياً؛
 - تسديد فواتير بطاقات الائتمان؛
 - معاملات القروض؛
 - شراء وبيع الاستثمارات؛
 - خدمات دفع الفواتير الشخصية؛
 - خدمات الوساطة المالية؛
 - خدمات الحوالات المالية الإلكترونية.

رابعاً: فوائد الخدمات المالية الرقمية

تعرف الخدمات المالية الرقمية انتشاراً واسعاً وتزايداً مستمراً في هذه الآونة وذلك للفوائد والايجابيات التي نذكر منها ما يلي²:

- توفير الوقت والجهد؛
- قليلة التكاليف؛
- سهولة اجراء العمليات؛
- سهولة نقل الأموال؛

¹ ثائر محمد سعدون، محمود رحمن شحادة، وعمر محمود عكاوي، دور الخدمات المصرفية الإلكترونية في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الخاصة، مجلة جامعة جيهان-أربيل العلمية، العدد 02، 2018، ص31.

² صندوق مشاريع المرأة العربية، إنجاح التمويل الرقمي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الأردن، مصر، فلسطين، 2020، ص22.

- الدخول الى حسابك واجراء العمليات المالية في أي وقت وأي مكان؛
- القيام بالعمليات التجارية ونقل الأموال بين الحسابات بشكل أفضل وأسرع.

خامسا: قنوات ومتطلبات تقديم الخدمات المالية الرقمية

1. قنوات تقديم الخدمات المالية الرقمية¹:

- أ. **الصراف الآلي (ATM):** هو جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري، ويعمل ضمن برامج معدة خصيصا لتلبية العديد من الحاجات المصرفية للعملاء وعلى مدار الساعة وذلك من خلال بطاقة الصراف الآلي، وهي بطاقة بلاستيكية بمواصفات معينة تصدر عن البنك، فيقوم العملاء باستخدام هذه البطاقة للحصول على خدمات مختلفة يقدمها جهاز الصراف الآلي منها (السحب النقدي، الإيداع، الاستفسار عن الرصيد...) ².
 - ب. **الصيرفة عبر الهاتف:** تعتمد هذه الخدمة على وجود شبكة تربط بين أحد فروع البنك الواحد ككل، فتمكن الموظف المكلف به تقديم الخدمة الهاتفية من الوصول إلى بيانات العميل مباشرة من أي فرع من البنك، فيقوم العميل بالاتصال برقم موحد للحصول على خدمة محددة من مصرفه، ويستطيع الموظف الذي يقوم بالرد على العميل من الوصول إلى بيانات حول العميل فيبدأ بتوجيه أسئلة محددة للتأكد من هويته كالسؤال عن آخر معاملة قام بها.
 - ج. **صيرفة الأنترنت:** يعرف العمل المصرفي عبر الأنترنت بأنه العمل المصرفي الذي تكون فيه الأنترنت وسيلة الاتصال بين البنك والزبون، وبمساعدة نظم أخرى يصبح زبون المصرف قادرا على الاستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية التي يقدمها البنك من خلال استعمال جهاز حاسوب شخصي موجود لديه يسمى بالمضيف أو من خلال استخدام أي مضيف آخر، وكل هذا عن بعد وبدون الحاجة للاتصال المباشر بكادر المصرف البشري.
 - د. **الصيرفة عبر الهاتف المحمول:** إن الاتجاه العام في العالم يتقدم نحو انتشار استخدام الهاتف الجوال، ويتبع هذا الاتجاه تطوير استخدام الهاتف الجوال لأغراض عدة، فقد بدأ استخدامه للولوج في الشبكة العالمية (الأنترنت) واستخدامه في التطبيقات المتعلقة بها، وقد أعلن عدد من البنوك عن إتاحة الصيرفة عبر الهاتف الجوال.
- إن الخدمات المالية الرقمية مهمة بالنسبة للمستثمر، وذلك لأنها تمكنه من متابعة الفرص الاستثمارية وإبرام العقود الإلكترونية وإتمام الصفقات عبر التحويلات الإلكترونية، مما جعل البنوك تتنافس في تلك الخدمات من خلال إعلاناتها المتواصلة عبر تطوير خدماتها المصرفية وإدخال تقنيات جديدة.

¹ حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلد اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة الشلف، الجزائر، 2020، ص 104.

² خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العمليات المصرفية المالية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 207.

2. متطلبات تقديم الخدمات المالية الرقمية:

لتقديم الخدمات المالية يجب توفر بعض العناصر نذكر أهمها¹:

أ. **البنية التحتية:** إن عدم توفر بنية تحتية لفروع البنوك أو عدم ملائمة ساعات العمل أو المواقع في بلد ما، من شأنه تشجيع العملاء على إجراء مدفوعاتهم باستخدام التكنولوجيا الرقمية، وإذا كانت الفروع بعيدة جدا عن أماكن سكن العملاء أو أماكن قيامهم بأعمالهم، فهذا أيضا يدفعهم إلى استخدام وسيلة بديلة، بينما نجد في الأردن ولبنان تغطية بنكية جيدة وبشكل عام تتواجد على مسافة جغرافية صغيرة من مدينة لأخرى، نجد أنه في أماكن أخرى مثل مصر والعراق قد تم البدء في إنشاء أرضية ملائمة للخدمات المالية الرقمية.

ب. **التكلفة:** إن تكلفة المعاملات الناتجة عن ترك مشروع ما والذهاب بعيدا إلى فرع أو مكتب يريد من أجل إجراء بعض المدفوعات يؤدي إلى تضيق المال، وعلاوة على ذلك إذا انطوت عملية إرسال الأموال أو إجراء المدفوعات على رسوم كبيرة لإجراء المعاملة كنسبة مئوية من المبلغ، فإن العملاء سوف يبحثون عن خيارات أخرى بأقل تكلفة، لذلك يجب وضع طريقة لتوضيح المبالغ التي سيتم توفيرها وذلك من أجل تحفيز العملاء على استخدام المدفوعات الرقمية.

ج. **الاعتبارات الأمنية:** إن ترك المنزل والذهاب بعيدا إلى بنك أو مكتب يريد يعتبر في بعض مجتمعات الشرق الأوسط من الأمور غير الآمنة، وكذلك فإن الوقت المستغرق في التنقل يعتبر كبيرا جدا. وبالتالي فإن ظروف الأمان والسلامة غير المواتية من شأنها أن تولد رغبة لدى العملاء في السعي وراء خيارات أسهل مثل استخدام التكنولوجيا الرقمية.

د. **تعزيز تنوع المؤسسات المالية:** تضم القطاعات المالية الشاملة أنواعا كثيرة من المؤسسات المالية بخلاف البنوك التجارية، مثل البنوك البريدية ومؤسسات التمويل الأصغر والجمعيات التعاونية الائتمانية -تطبق نماذج أعمال متنوعة وتمارس نشاطها في مناطق جغرافية مختلفة بغرض خدمات قطاعات شرائح متميزة من العملاء- ومن الأهمية بمكان وجود إطار قانوني وتنظيمي يسمح بدخول المؤسسات المتنوعة ويطبق لوائح وقواعد رقابية تلائم مستويات المخاطر بكل مؤسسة، وذلك من أجل الوصول إلى العملاء الذين لا يحصلون على خدمات كاملة من جانب البنوك التجارية.

هـ. **تيسير استخدام التقنيات المبتكرة ودخول المؤسسات غير التقليدية التي تعتمد على التكنولوجيا:** لا يوجد بلد مثل الصين يوضح بشكل أفضل ما يمكن تحقيقه من النهج المبتكرة التي تعتمد على أطراف فاعلة غير تقليدية مثل منصة علي بابا (Ali Baba) للتجارة الإلكترونية وشبكة تنسنت (Tencent) للتواصل الاجتماعي، يستغل مقدمو الخدمة المبتكرون في الكثير من البلدان التكنولوجيا وشبكات العملاء القائمة بالفعل والبنية التحتية والبيانات الضخمة لخفض تكلفة المعاملات وتقديم منتجات مالية تناسب احتياجات العملاء محدودي الدخل. وكما ورد في المبادئ رفيعة

¹ دوجلاس راندال وجنيفر شيان، البنك الدولي، النهج الرئسي للإسراع بتعميم الخدمات المالية والشمول المالي على الموقع الإلكتروني:

<http://www.findevgateway-library/av/org> تاريخ الاطلاع: 12/04/2022

المستوى لتعميم الخدمات المالية الرقمية الصادرة عن مجموعة العشرين هناك ضرورة لإطار قانوني وتنظيمي واضح يتيح الفرصة أمام التقنيات والأطراف الفاعلة الجديدة، وفي الوقت ذاته مواجهة المخاطر الناشئة عن الابتكار.

و. **حماية العملاء عن طريق إرساء قواعد للإفصاح والمعاملة العادلة:** حماية العملاء من الاستغلال المحتمل ومعاملتهم معاملة عادلة من طرف مقدمي الخدمة في غاية الأهمية، ويؤكد تقرير البنك الدولي حول الممارسات الجيدة للحماية المالية للعملاء على ضرورة أن يزود مقدمو خدمة العملاء بمعلومات واضحة حول شروط وأحكام المنتجات من خلال نموذج موحد بغرض تسهيل المقارنة عند تسويق المنتجات.

ز. **تشجيع تطوير منتجات مالية مبتكرة ومنخفضة التكلفة:** تواجه الفئات المحرومة من الخدمات معوقات فريدة ولديها احتياجات مالية فريدة، ويتعين على صانعي السياسات العامة إرساء أطر تنظيمية تشجع على إعداد منتجات مالية ملائمة، مثل الحسابات المصرفية الأساسية والتأمين الأصغر، تلبي احتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدخل، ويجب أيضا التشجيع على تصميم المنتجات التي تركز على العملاء وتتغلب على المعوقات السلوكية وتزيد من حجم المنفعة.

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي ومراحل تقييمه

لقد حظي الأداء المالي في البنوك التجارية بصف خاصة، والمؤسسات بصف عامة على اهتمام متزايد من طرف المستثمرين والباحثين، وذلك كون قياسه يعد الطريق الأمثل للحفاظ على الاستمرارية في السوق. والأداء المالي من المقومات الأساسية للبنوك التجارية حيث يوفر نظام صحيح للمعلومات موثوق به لمقارنة الأداء الفعلي مع ما كان مخطط له من جهة، ومن جهة أخرى لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا.

أولاً: مفهوم الأداء المالي للبنوك التجارية

هناك عدة تعاريف للأداء المالي نذكر من بينها:

يعرف الأداء المالي بأنه: "الكفاءة والفعالية معاً للنشاط المالي المتعلق بالمؤسسة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت التصرف"¹.

ويعرف أيضاً على أنه: "عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرار، والغرض منها هو فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين والذي يشمل استخدام أسلوب التحليل المالي والمراجعة الداخلية"².

وهو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء من خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية¹.

¹ الأخضر لقيطي، دراسات في المالية والمحاسبة، دار حمير للنشر، مصر، 2019، ص 94.

² يسرى كريم ريشان الحديثي، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركة الأدوية الأردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص 34.

- هو مدى قدرة المؤسسة على تحقيق هامش أمان يبعدها على العسر المالي².
 - والأداء المالي حسب Serge Evraert، يعني تسليط الضوء وفحص المحاور التالية من خلال³:
 - العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
 - أثر السياسات المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
 - مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاز السياسة وتحقيق فوائض من الأرباح؛
 - مدى تغطية مستوى النشاط للمصارف العامة.
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي: الأداء المالي هو تلك المنطقة الآمنة البعيدة عن المخاطر التي تصل إليها المؤسسات المالية، وتمكنها من تحقيق هامش أمان وربحية عالية.

ثانيا: أهداف وأهمية الأداء المالي للبنوك التجارية

1. أهداف الأداء المالي:

- تتمثل أهمية الأداء المالي في العناصر الآتية:
 - متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته؛
 - متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية المحيطة بالمؤسسة؛
 - المساعدة في إجراء عملية تحليل ومقارنة وتقييم البيانات المالية؛
 - تقييم ربحية المؤسسة وتحسينها لتعظيم ثروة المساهم وقيمة المؤسسة؛
 - تقييم سيولة المؤسسة لتحسين قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزامات؛
 - تقييم تطور نشاط المؤسسة لمعرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية واستثمارها.
- تكمن أهمية الأداء المالي كونه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات من ذوي العلاقة بالمؤسسة خدمة لمصالحهم لما يوفره الأداء المالي من معلومات لترشيد قراراتهم المالية، بالإضافة لذلك فإنه يمكن من متابعة أعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها بالموارد المتاحة والأهداف المسطرة⁴.

¹ محمد نجيب دباش وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06/05/2013، ص 07.

² مدحت أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012، ص 15.

³ دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006/2007، ص 36.

⁴ علي بحري، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة (2011/2016)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جامعة الجزائر 3، ص 44.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

2. أهمية الأداء المالي:

تكمن أهمية الأداء المالي في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتقييم أعمال المؤسسة وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها ومراقبة أوضاعها، وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية، وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسة، والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية وبقاء المؤسسة¹.

ويمكن تلخيص أهمية الأداء المالي في العناصر التالية²:

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته؛
 - متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة؛
 - المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية؛
 - المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.
- وأهمية الأداء المالي تلقي الضوء على الجوانب التالية³:

- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور نشاط المؤسسة.

ثالثا: مراحل تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

1. مفهوم تقييم الأداء المالي

تشير عملية تقييم الأداء المالي إلى تقييم نشاط البنك في ظل ما توصل إليه من نتائج في نهاية فترة مالية معينة، فيهتم أولا بالتحقق من بلوغ الأهداف المحددة والمخططة، وثانيا بقياس كفاءة البنك في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو رأسمالية⁴.

كما يعتبر تقييم الأداء المالي مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا، وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ويرفع من كفاءة العاملين⁵.

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

² علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2012، ص 251.

³ دونالد ووترز، 101 طريقة لتطوير أداء الشركات، دار فاروق للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 18.

⁴ نادية بودريال، أثر استراتيجية الشراكة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2011-2012، ص 40.

⁵ نصر حمود مرنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009، ص 24-25.

وعرف أيضا على أنه: "التأكد من استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء، واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه المسارات للأنشطة بالمؤسسة، بما يحقق الأهداف المرجوة منها"¹.

2. أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في مجموعة من العناصر أهمها:

أ. أهمية تقييم الأداء المالي

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في الجوانب التالية²:

- **تقييم تطور حجم المؤسسة:** وذلك عن طريق الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في رقم أعمالها وأصولها وعدد مستخدميها، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي في فترات زمنية مختلفة وأيضا بمقارنتها مع المؤسسات المماثلة الأخرى.

- **تقييم تطور نشاط المؤسسة:** يستهدف تقييم الأداء المالي التأكد من تحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف، ومعرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية وكيفية سير سياستها الاستثمارية.

- **تقييم سيولة المؤسسة:** تقييم الأداء المالي يعمل أيضا على التأكد من توفر السيولة والحفاظ عليها لحماية المؤسسة من خطر الوقوع في العسر المالي والافلاس.

- **تقييم تطور توزيعات المؤسسة:** الغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح.

- **تقييم مديونية المؤسسة:** يهدف تقييم مديونية المؤسسة إلى معرفة مدى اعتماد المؤسسة في هيكلها المالي على مصادر التمويل الخارجية.

- **تقييم ربحية المؤسسة:** تهدف المؤسسة من قياس الربحية إلى تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المالك من النشاط العادي الذي تمارسه المؤسسة³.

ب. أهداف تقييم الأداء المالي

تتجلى أهداف تقييم الأداء المالي في⁴:

- يسعى تقييم الأداء المالي إلى تحسين وتقوية النشاط البنكي، من أجل حصول التطول والتقدم في الاقتصاد؛

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 121.

² بن شيخ ليلي، سويسى راوية، أثر خصائص المسير المالك على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة عينة من المؤسسات في ولاية برج بوعريج-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريج، 2021، ص 30-31.

³ جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANGHAZ (2005-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 73.

⁴ عبد الرحيم وشبي وجازية بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، ملتقى وطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 25/24 أفريل 2006، ص 30.

- يساهم تقييم الأداء المالي في فحص الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات، من أجل إيجاد العراقيل والأسباب التي تؤدي إلى تحقيق أهداف البنك، مع توفير الحلول للمشاكل؛
- إن تقييم الأداء المالي وسيلة مهمة في تحسين المردودية والفاعلية في المؤسسة الاقتصادية، وذلك لأنه يوضح نقاط القوة والضعف في البنك ويساعد على تحليل النتائج المتوصل إليها؛
- يبين تقييم الأداء المالي مدى تأثير البنك بالمتغيرات الاقتصادية (المحيط الخارجي للبنك).

3. قواعد ومراحل عملية تقييم الأداء المالي:

اعتمد تقييم الأداء المالي في عملياته على مجموعة من القواعد والمراحل المهمة والتي ساعدت في تطبيقه داخل البنوك والمؤسسات كما يلي:

أولاً: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي:

- **تحديد الأهداف:** تعتبر الخطوة الأولى، حيث يتوجب على المؤسسة تحديد أهدافها ودراساتها قصد التعرف على مدى دقتها ومصادقتها، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية، إنما يشمل جميع الأهداف التفصيلية سواء كانت قصيرة أو بعيدة المدى، وأيضاً الأهداف منها الرئيسي والآخر فرعي¹.
- **وضع الخطط التفصيلية لإنتاج العمل:** بعد تحديد الأهداف يتم وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من جهة، ومن جهة أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة².
- **تحديد مراكز المسؤولية:** حيث يتم وضع على رأس كل قسم مسؤول خاص من أجل الرقابة والإشراف على عملية تقييم الأداء المالي، هنا تتطلب إيضاح اختصاصات كل من مركز المسؤولية وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى، كما يساعد تحديد مراكز المسؤولية على الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها³.

¹ أمارة محمد يحيى عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة حلب، 2008، ص 176.

² سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة وكالتي CPA-BNA، بالوادي للفترة (2009-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، 2015، ص 30.

³ عمر تيمجددين، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 62.

- تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء: تتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى المراكز المسؤولة عنها، وذلك باختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء والتي تختلف حسب طبيعة نشاط كل وحدة¹.

ثانيا: مراحل عملية تقييم الأداء المالي:

وتتمثل في خمسة مراحل أساسية وهي كالتالي:

المرحلة الأولى: جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم

في هذه المرحلة يتم جمع البيانات والمعلومات الإحصائية والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير أو المؤشرات المطلوبة والمستخدم في التقييم خلال فترة ما، ويتم الحصول على هذه المعلومات من القوائم المالية للمصرف والمتمثلة في الميزانية العمومية، حساب النتائج، وغيرها من القوائم المالية، وقد تكون هذه المعلومات خاصة بسنة معينة تخدم عملية التقييم خلال تلك السنة، وقد تكون معلومات متعلقة بالسنوات السابقة أو بيانات عن أنشطة المصارف الأخرى العاملة في نفس القطاع المصرفي لأهميتها في المقارنة والتقييم².

المرحلة الثانية: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية

تمكن هذه المرحلة من الوقوف على مدة دقة وصلاحيّة المعلومات والبيانات الإحصائية لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، إذ يتم توفير مستوى من الثقة والاعتمادية في هذه البيانات³.

المرحلة الثالثة: إجراء عملية التقييم

تتم عملية التقييم في هذه المرحلة باستخدام نسب مؤشرات الملاءة، بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف الأنشطة والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنوك للوصول لحكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه⁴.

المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار المناسب حول نتائج التقييم

في هذه المرحلة يتم اتخاذ القرارات المناسبة حول ما إذا كان نشاط المصرف المنفذ والأعمال المنجزة ضمن ما كان مخطط لها، وحصر جميع الانحرافات وأسبابها، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات وتوجيه المصرف نحو الأداء الأفضل مستقبلا⁵.

¹ عمر تيمجغدين، نفس المرجع، ص 63.

² عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة تخرج لنسبيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات العمومية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 17/16.

³ ادريس ثابت عبد الرحمن والمرسي جمال الدين محمد، الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص 487.

⁴ هو سعاد، مقدم عبد الجليل، سليمان إلياس، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر -دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري خلال الفترة (2010-2015)، مقال بمجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، ص 502.

⁵ فؤاد مجيد الكرخي، تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية لمستخدم البيانات المالية، دار المنهج للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2001، ص 32.

المرحلة الخامسة: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

خلال هذه المرحلة تتم متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في نشاط المصرف، وتوفير الشروط اللازمة والمشجعة لتحقيق الأداء المطلوب والاستفادة من النتائج التي أسفر عنها التقييم¹.

المطلب الثالث: مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي

سيم التطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات ونماذج قياس الأداء المالي التي تعتبر من أدوات التحليل المالي لتشخيص حالة البنك، فتظهر نتائج الأداء المالي للبنوك من خلال مجموعة من المؤشرات والنماذج فيكون قياسه بتحليلها كمرحلة أولى إلى أن تتم عملية القياس بعملية التقييم.

أولاً: مؤشرات قياس الأداء المالي

لقياس الأداء المالي يتم الاعتماد على العديد من المؤشرات، سنتطرق إلى أهمها:

1. مؤشرات الربحية

يهدف البنك التجاري أساساً إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، لذا تم وضع مجموعة من المؤشرات المالية مهمتها فعالية وكفاءة البنك في تعظيم الأرباح، لأن البنك الذي لا يصل إلى أرباح كافية سيكون بقاءه لمدة طويلة في سوق المنافسة مهدداً، فتعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنك لأنها تمكن من قياس قدرة البنك على تحقيق عائد نهائي صافي، وتركز على الربح الذي يعد الأساس في استمرار البنوك وتوسعها.

يتم قياس ربحية البنك من خلال المؤشرات التالية²:

- **معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA):** يعتبر معدل العائد على الأصول معدل كلاسيكي لقياس كفاءة البنوك، فهو يقوم بتقييم وقياس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيفاً أمثلاً، أي يقيس كفاءة البنك في استخدام إجمالي أصوله، ومن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي امتلكها خلال هذه الفترة. ويحسب المؤشر وفق العلاقة التالية:

$$\text{إجمالي الأصول} / \text{صافي الدخل (الربح)} = \text{ROA}$$

- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):** يقوم هذا المؤشر بقياس العائد على استثمار أموال المالكين، ويمثل مقياساً للأداء الكلي بما فيه التشغيلي والمالي، كما يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموال المالكين، ويعد معياراً لتعظيم ثروة المالكين، كما تعمل البنوك على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر. ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{إجمالي حقوق الملكية} / \text{صافي الدخل (الربح)} = \text{ROE}$$

¹ سناء مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص32.

² نعمان محصول وسراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة (2013/2018)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص24.

نسبة هامش الربح (PM): يقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة من إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه. ويحسب كالآتي:

$$PM = \text{إجمالي الإيرادات} / \text{صافي الدخل (الربح)}$$

ربحية السهم (EPS): تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من الصافي الذي يؤول إلى حملة الأسهم العادية، إذ يشير إلى مقدار صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية المصدرة للبنك. ويحسب كالآتي:

$$EPS = \text{إجمالي عدد الأسهم العادية} / \text{النتيجة الصافية}$$

2. مؤشرات المديونية:

تقيس هذه النسب قدرة البنك على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل، ومدى اعتماده على مصادر التمويل الخارجية في تمويل أصوله مقارنة بأمواله الخاصة. وتتمثل أهم هذه النسب المالية لهذه المجموعة فيما يلي¹:

نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \text{النتيجة الصافية} / \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \text{إجمالي الديون} / \text{إجمالي الملكية} \times 100$$

نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية:

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \text{الديون طويلة الأجل} / \text{إجمالي حقوق الملكية} \times 100$$

نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول:

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول} = \text{الديون قصيرة الأجل} / \text{إجمالي الأصول} \times 100$$

3. مؤشرات السيولة:

هي مجموعة النسب التي تقيس مدى قدرة المصارف على سداد التزاماتها المالية قصيرة الأجل عند تاريخ استحقاقها. وتعد هذه النسب ذات أهمية كبيرة لإدارة المصارف من أجل المحافظة على سمعته، وذلك من خلال توفير جزء

¹ نعمان محصول وسراج موصو، نفس المرجع، ص 125.

من موارده على شكل نقد سائل لمواجهة سحب الأموال من قبل المودعين، فبمجرد عدم توافر سيولة كافية لدى أي مصرف يؤدي إلى سحب ثقة المودعين لديه وبالتالي يؤدي إلى إفلاسه. وهناك مؤشرات للسيولة نذكر أهمها¹:

نسبة السيولة القانونية: تقيس هذه النسبة قدرة المصارف على مواجهة طلبات السحب من المودعين في المصرف مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وأن ارتفاع هذه النسبة يزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في الأوقات غير الاعتيادية. ويمكن قياسها وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = (\text{الأرصدة النقدية} + \text{شبه النقدية}) / \text{إجمالي الودائع} \times 100$$

نسبة الاحتياطي القانوني: تحتفظ البنوك بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع لدى البنك المركزي، وتكون على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المركزي من دون الفائدة ويسمى بالاحتياطي القانوني، وأن ارتفاع هذه النسبة يزيد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية. ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \text{الأرصدة لدى البنك المركزي} / \text{إجمالي الودائع} \times 100$$

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات: تقيس هذه النسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، زيادتها تعني أن هناك أرصدة نقدية غير عائمة مما يقلل العائد النهائي للمصرف، ونقص النسبة عن معدلاتها يعني مواجهة البنك لأخطار عدة مثل: خطر السحب المفاجئ وخطر التمويل. ويتم قياسها كالتالي:

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \text{الأرصدة النقدية} + \text{المستحق للمصرف} / \text{إجمالي الموجودات} \times 100$$

نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والزمينية: تقيس هذه النسبة مدى الاحتياطات النقدية التي يجب على البنك الاحتفاظ بها من الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث السحب والإيداع، وزيادة هذه النسبة تعني حاجة البنك للأرصدة السائلة. ويمكن قياسها كالتالي:

$$\text{نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والزمينية} = \text{إجمالي الودائع الجارية} / \text{إجمالي الودائع الادخارية والزمينية}$$

$$\times 100$$

4. مؤشرات ملاءة رأس المال:

تقاس نسبة مساهمة أموال البنك التجاري الخاص من مجموع موارده المالية، لأن أموال البنك الخاصة تعتبر هامش أمان على الودائع التي تم الحصول عليها في حالة تعرضه لعسر مالي أو الإفلاس. وتتمثل أهم مؤشرات دراسة ملاءة رأس مال البنك التجاري فيما يلي¹:

¹ محمد مجيد جواد الحمداني، قياس أثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية للمدة (2011/2000)، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، العراق، 2013، ص80.

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع: تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية بصفتها مصدرا من مصادر التمويل، ومقدرته على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وأن ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة للأموال المودعين، وانخفاضها يوقع البنك في حالات العسر المالي وحتى الإفلاس، وتتمثل هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض: تبين هذه النسبة مدى قدرة البنك التجاري على مواجهة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع، وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع من محفظة القروض، حيث يجب على كل بنك الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كل نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية مخاطر الائتمان وعدم السداد. ويمكن حساب هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

ثانيا: نماذج قياس الأداء المالي

1. نموذج العائد على حق الملكية:

تتلخص مؤشرات هذا النموذج في:

• العائد على حقوق الملكية (ROE) Return On Equity: بحيث يعكس الربحية المتأتبة عند كل وحدة واحدة من الأموال الخاصة، ويرتفع ROE عندما يزيد العائد على الأصول ROA.

$$\text{ROE} = \frac{P}{E} \times 100$$

✓ صافي الدخل Profit: يمثل النتيجة الصافية عن إجمالي الإيرادات ناقص إجمالي النفقات.

✓ حقوق الملكية (الأموال الخاصة) Equity = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة².

• العائد على الأصول (ROA) Return On Asset: يوضح هذا المؤشر العائد المتأتي من استغلال الأصول، فالارتفاع في هذا المؤشر يوضح مدى فعالية الإدارة والتوظيف المثالي للمصادر المالية في البنك³.

$$\text{ROA} = \frac{P}{TA} \times 100$$

¹ بن سعادة مفيدة، دور الجودة الخدمية في تحسين أداء المؤسسة المصرفية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة قامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالة 08 ماي 1945، قالة، الجزائر، 2010/2011، ص44.

² عبد اللطيف أولاد وآخرون، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حق الملكية -دراسة حالة بنكي CPA-BBA للفترة 2014-2016، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص28.

³ عبد اللطيف أولاد وآخرون، نفس المرجع، ص29.

✓ حيث تمثل P: صافي الدخل.

✓ Total Asset (TA) : إجمالي الأصول.

• معدل هامش الربح Profit Margin: هذا المؤشر يعكس مدى كفاءة الإدارة ومدى مراقبتها لتكاليفها¹.

$$TA = \frac{P}{TR} \times 100$$

✓ Total Return(TR) : إجمالي الإيرادات.

• معدل منفعة الأصول AU: يوضح هذا المؤشر مدى استغلالية الأصول لأفضل إنتاجية منها.

$$AU = \frac{TR}{TA} \times 100$$

• معدل الرفع المالي EM: يقاس من هذا المؤشر النسبة بين الأصول ومدى تفوقها على حقوق الملكية (الأموال الخاصة).

2. نموذج CAMELS لتقييم أداء البنوك:

تعد مرحلة اختيار مؤشرات تقييم الأداء من المراحل الأولى والمهمة لعملية التقييم، ومنها نظام CAMELS والذي يعتبر من أهم المعايير والنماذج الحديثة المستعملة من قبل البنوك المتطورة للتنبؤ بالمخاطر المالية، وذلك باستعمال مجموعة من المؤشرات النموذجية لتفادي الأزمات المالية وعدم حدوثها مستقبلاً².

تعريف نظام CAMELS:

هو نظام رقابي موحد فعال لتقييم أداء المصارف لتحديد جدارتها المالية من خلال تشخيص نقاط قوتها وضعفها، بالاعتماد على ستة عناصر جوهرية لتمكين السلطة الإشرافية من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في القطاع المصرفي³.

ويمكن تعريفه أيضاً على أنه: "عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وهو أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق الرقابة الميدانية وتعتمد عليه السلطات الرقابية في قراراتها"⁴.

الجدول رقم (2.1): مكونات CAMELS

¹ نفس الرجوع، نفس الصفحة.

² رمضان زينب، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018/2019، ص 56.

³ صلاح الديم محمد أحمد الإمام، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصورة، العدد 13، العراق، 2010، ص 19.

⁴ مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة مصري، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005، ص 03.

Capital Adequacy	C	كفاية رأس المال
Asset Quality	A	جودة الأصول
Management Quality	M	جودة الإدارة
Earning Management	E	إدارة الربحية
Liquidity Position	L	درجة السيولة
Sensitivity To Risks Market	S	الحساسية اتجاه مخاطر السوق

حيث يرمز الحرف (C) إلى مدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر، والحرف (A) لجودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود المخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف (M) للإدارة ومدى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما الحرف (E) فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال، والحرف (L) لقياس السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة و غير المتوقعة، وفي الأخير الحرف (S) يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق¹.

مكونات نظام CAMELS²:

- كفاية رأس المال C:

توضح نسب كفاية رأس مال البنك والمخاطر المحيطة به، أي تحدد صلاية البنوك في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود ميزانيته، أو بتعبير آخر هي أداة لقياس ملاءة البنك ويمكن تعريف درجة ملاءة البنك بأنها درجة لاحتمال إعسار البنك وكلما انخفض احتمال الإعسار بالطبع ارتفعت درجة الملاءة.

ولقياس درجة الملاءة اعتمدت الجهات الرقابية في البداية على نسبة الرافعة المالية التي تقيس نسبة رأس المال إلى الموجودات، لتليها مقررات لجنة بازل متقدمة النسبة السابقة على أساس أنها لا تقيس الملاءة كونها لا تميز بين موجودات البنك تبعا لدرجة المخاطر، وقد أخذن بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك مثل: مخاطر أسعار الصرف، مخاطر القروض، مخاطر أسعار الفائدة.

- جودة الأصول A:

مخاطر إعسار البنوك في الغالب تأتي من نوعية الأصول وصعوبة تحويلها إلى سيولة، لذلك كانت مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول أهمية كبيرة.

¹ شوقي بورقة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 40.

² رمضان زينب، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

ويتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية محفظة الأوراق المالية ونظام ترتيب محفظة الأوراق المالية والموجودات الثابتة، وتبين جودة الأصول مستوى مخاطر القروض والاستثمارات والأصول الثابتة وكذلك العمليات خارج الميزانية، لذلك كان لا بد على البنك المقدرة على تعريف وقياس ومراقبة المخاطر لغرض تقييم جودة الأصول مع الأخذ في الحسبان مستوى المؤشرات المخصصة للقروض المشكوك في تحصيلها.

- جودة الإدارة M:

يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساساً في:

الحوكمة: حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة؛

الموارد البشرية: يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات تؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء؛

عملية المراقبة والتدقيق: تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية؛

نظام المعلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب؛

التخطيط الاستراتيجي: والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهج متكامل للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحيينه.

- إدارة الربحية E:

يتم تقييم الكفاءة المالية للبنوك من خلال مجموع النسب أكثرها استعمالاً: نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول ومعدل العائد على الأموال الخاصة، معدلات الدخل والإنفاق والمؤشرات الهيكلية، إذ يمكن أن يحدد معيار الربحية هدفين مهمين يتمثلان في مستوى قيمة النتائج وتطوراتها وكذلك نوعية ودقة هذه النتائج، كما أن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشاكل في ربحية البنك في حين أن ارتفاعها العالي قد يشير إلى سياسة استثمارية في المحافظ المالية محفوظة بالمخاطر.

- درجة السيولة L:

تمثل مؤشرات السيولة بشكل عام جانبي الأصول والخصوم، ففي جانب الخصوم يتم الأخذ بعين الاعتبار جوانب مصادر السيولة والتنوع في مصادر التمويل كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي وقدرته البنك على التنوع من مصادر التمويل، أما في جانب الأصول فيؤخذ بعين الاعتبار القدرة على تحويل بعض الأصول إلى سيولة بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة، كما تقيم إدارة السيولة على قدرة المسؤولين على إدارتها من خلال قياسها وتحديدتها ومراقبتها. كما يجب أن تأخذ هذه المؤشرات في الحسبان عدم التطابق في مجال الاستحقاق بين الأصول والخصوم، ولتحقيق هذا الغرض يمكن النظر إلى المؤشرات التالية: التسهيلات المقدمة من البنك المركزي، نسبة الودائع إلى القروض، هيكل استحقاق الأصول والخصوم.

- الحساسية اتجاه مخاطر السوق S:

بالنسبة للمؤسسات المصرفية تتعلق الحساسية بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أيعار الفائدة، مخاطر أسعار السلع، وكل منها لع مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس VAR والذي يقيس إحصائي الخسارة المتوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة.

أسس التقييم وفق معيار CAMELS:

الجدول رقم (3.1): تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS

التصنيف رقم 01	قوي
التصنيف رقم 02	مرضي
التصنيف رقم 03	معقول
التصنيف رقم 04	هامشي (خطر)
التصنيف رقم 05	غير مرضي

المصدر: كراسنة إبراهيم: أطر أساسية معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي الإمارات، 2006، ص 06.

عبد القادر شاشي: معايير بازل للرقابة المصرفية (اتفاقية بازل 2)، مداخلة في الندوة الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 20/19/18 أبريل 2010، ص 24.

حسب الجدول السابق، فإن درجة التصنيف تتراوح ما بين 1 وهو أفضل تصنيف إلى 5 وهو أسوأ تصنيف.

خلاصة الفصل الأول

على ضوء ما تم عرضه في هذا الفصل توصلنا إلى أن الخدمات المالية الرقمية أصبحت ضرورة من ضروريات ممارسة النشاطات في البنوك، لما لها من فائدة تعود على تحسين الاداء المالي للبنوك، كما الخدمات المالية الرقمية من منطلق أنها استراتيجية تسهل حفظ مصادر المعلومات الأصلية من التلف وتقلل تكلفة التواصل مع الجمهور الخارجي، والاتصال بين الجمهور الداخلي للبنوك، ذلك أن كل الوسائل التي تتطلبها الخدمات المالية الرقمية منتشرة عبر العالم وتوفرها سهل سواء للأفراد أو المؤسسات بما يسمح بخلق جسور تواصل تتميز بالثقة والمرونة لتربط بين أطراف العملية الاتصالية والقائم بالعلاقات العامة والمستفيد من وظائف العلاقات العامة على حد سواء.

الفصل الثاني

دور الخدمات المالية الرقمية في تحسين الأداء

المالي للقطاع المصرفي الجزائري

خلال الفترة (2017-2021)

خطة الفصل الثاني

المبحث الأول: تقديم القطاع المصرفي الجزائري

المطلب الأول: تقديم القطاع المصرفي الجزائري

المطلب الثاني: تطور القطاع المصرفي الجزائري

المطلب الثالث: هيكلية القطاع المصرفي الجزائري

المطلب الرابع: تقييم القطاع المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري ومستوى الأداء المالي في خلال

(2017/2021)

المطلب الأول: واقع الخدمات المالية الرقمية ودورها في تقييم الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري

خلال (2017/2021)

المطلب الثاني: التحول الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري

المطلب الثالث: التحديات والآفاق التي تواجه الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري

تمهيد:

نظرا للمكانة التي يحتلها القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية وتأثيره الكبير عليها، حضي باهتمام الاقتصاديين والباحثين خاصة أنه يعرف بدرجة التغير سواء القانونية أو التكنولوجية. حسب العديد من الدراسات فإن التوجه نحو الخدمات الرقمية لأي قطاع يزيد من كفاءته ويحسن من أدائه ومن خلال هذا الفصل سنحاول دراسة دور كل من الخدمات المالية الرقمية والأداء المالي وتبيان نوع العلاقة بينهما ودرجتها بالتطبيق على القطاع المصرفي الجزائري.

المبحث الأول: تقديم القطاع المصرفي الجزائري

من خلال هذا المبحث سيتم التعريف بالقطاع المصرفي الجزائري من خلال عرض مختلف مراحل تطوره، ومن ثم عرض هيكلته، ثم عرض بعض المؤشرات المالية لتقييمه في جانبه المالي.

المطلب الأول: تقديم القطاع المصرفي

يعرف القطاع المصرفي الجزائري على أنه مجموع الوسطاء الماليين، التي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات التي تعتبر الأساس الائتماني للاقتصاد بالإضافة إلى البنك المركزي الذي يتولى مهمة وضع وتنسيق السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من التوجيهات والقوانين المحكمة¹.

المطلب الثاني: تطور القطاع المصرفي الجزائري

شهد القطاع المصرفي العديد من التطورات والإصلاحات، فمن خلال هذا المطلب سيتم الإشارة إلى أهم مراحل تطور القطاع المصرفي الجزائري.

1. القطاع المصرفي الجزائري قبل الاستقلال

تم انشاء بعض المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية إبان الاستعمار الفرنسي منها:

✓ **بنك الجزائر:** تم إنشاؤه كأول مؤسسة مصرفية في ظل الاحتلال الفرنسي بموجب القانون المؤرخ في 4 أوت 1851 تحت شكل مؤسسة خاصة، حيث كان رأس ماله ثلاث ملايين فرنك، وقد منحه السلطة الفرنسية الاعتماد مع ربطه ببعض الشروط على غرار مدة تعيين المدير وتحديد مدة الإصدار النقدي.

وفي الفترة 1881-1900 وقع بنك الجزائر في أزمة حادة نتيجة الإسراف في منح القروض خاصة الزراعية، وبعد ذلك نقل مقره إلى باريس وغير اسمه إلى بنك الجزائر-تونس في 19/09/1958، وبعد حصول تونس على الاستقلال تغير اسمه إلى بنك الجزائر مرة أخرى إلى غاية 31/12/1962².

✓ **البنوك التجارية:** كانت أغلبيتها فروع بنوك فرنسية لخدمة المستعمرين والاقتصاد الفرنسي بشكل عام، وتتمثل

في:

¹ بالملود داود، مقران المهدي، التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتحسين الأداء المالي في البنوك-دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري(2016-2020)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2020، ص 67.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 11.

- القرض الصناعي والتجاري CIC ؛
- الشركة العامة CG؛
- القرض العقاري للجزائر وتونس CFAT؛
- شركة مارسيليا للقرض SMC.
- ✓ المؤسسات التابعة للخزينة: والمتمثلة في:
- القرض الوطني؛
- القرض العقاري؛
- البنك الفرنسي للتجارة الخارجية؛
- الصندوق الوطني للمناقصات العامة CNME.
- ✓ بنوك الاستثمار والأعمال: تتمثل في:
- بنك باريس والأراضي المنخفضة BPPB؛
- البنك الصناعي في الجزائر والبحر المتوسط BIAM.
- ✓ الشبكة التقليدية: تهتم بتمويل القطاع التقليدي ويوجد نوعان:
- القرض الفلاحي CA؛
- القرض البلدي CM.

2. القطاع المصرفي الجزائري قبل الإصلاحات 1962-1986

- في هذه الفترة تشكل النظام المصرفي الجزائري من ارث النظام المصرفي الفرنسي الذي كان قائما في فترة الاحتلال، وقد اختلف القطاع في هذه الفترة عن سابقتها فيما يلي:
4. إنشاء الخزينة العمومية: في 1 أوت 1962 وتولت الأنشطة التقليدية للخزينة كما تم منحها امتيازات هامة، تجسدت في منح القروض الاستثمارية للقطاع الاقتصادي وغيرها من القروض الأخرى بالرغم من تأميم البنوك.
5. إنشاء بنك الجزائر والعملة الوطنية: تم تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 144/62 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962، كبنك مركزي مملوك للدولة، وكلف بمهمة الإصدار كمهمة رئيسية والممول والمسير للشؤون النقدية للدولة والمشرّف على البنوك التجارية، وقد وضع في خدمة الخزينة العمومية للدولة وذلك بمنحها تسهيلات وقروض غير منتهية وبدون قيود. وقد تعزز دور البنك المركزي بقرار إنشاء العملة الوطنية (الدينار الجزائري) كبديل عن الفرنك الجزائري وذلك في 10 أفريل 1964 حيث أن 1 دينار جزائري يساوي 180 ميلليغرام من الذهب.
6. إنشاء العديد من البنوك التجارية: على غرار:

- البنك الوطني الجزائري؛
- الصندوق الجزائري للتنمية؛
- القرض الشعبي الجزائري؛

- البنك الخارجي الجزائري.

- بالإضافة إلى تأمين البنوك.

ومن أهم خصائص القطاع المصرفي في هذه الفترة هو تعاظم دور الخزينة العمومية، وتداخل مهام المؤسسات المالية خاصة التداخل بين مهام البنك المركزي والخزينة العمومية، وهذا ما استوجب ضرورة القيام بالعديد من الإصلاحات الهيكلية والقانونية.

3. القطاع المصرفي الجزائري في ظل إصلاحات 1986

عرفت الجزائر العديد من الأزمات خلال سنوات الثمانين بالإضافة إلى فشل القطاع المصرفي، مما استوجب العديد من الإصلاحات بعدما أعيدت هيكلته بإنشاء بنكين جديدين وهما بنك الفلاحة والتنمية BADR والذي تأسس في 13 مارس 1982، وبنك التنمية المحلية BDL تأسس في 30 أبريل 1985، إلا أنه لم تحدث أي تغييرات إلى أن صدر قانون مصرفي جديد سنة 1986 رقم 86/12 الصادر في 19 أوت 1986، المتعلق بنظام البنوك والقرض وحمل في طياته العناصر الأولى للإصلاح الوظيفي للنظام المصرفي موضحا مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية، ولقد تم تعديل القانون السابق بقانون تكميلي في 12 جانفي 1988 حظي فيه النظام المصرفي بمكانة وأهمية كبيرتين وواضحتين بإصدار قانون 06/88 المتمم والمعدل لقانون 12/86 والخاص بـ "نظام مؤسسات القرض"، فجعلها مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة.

4. القطاع المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض

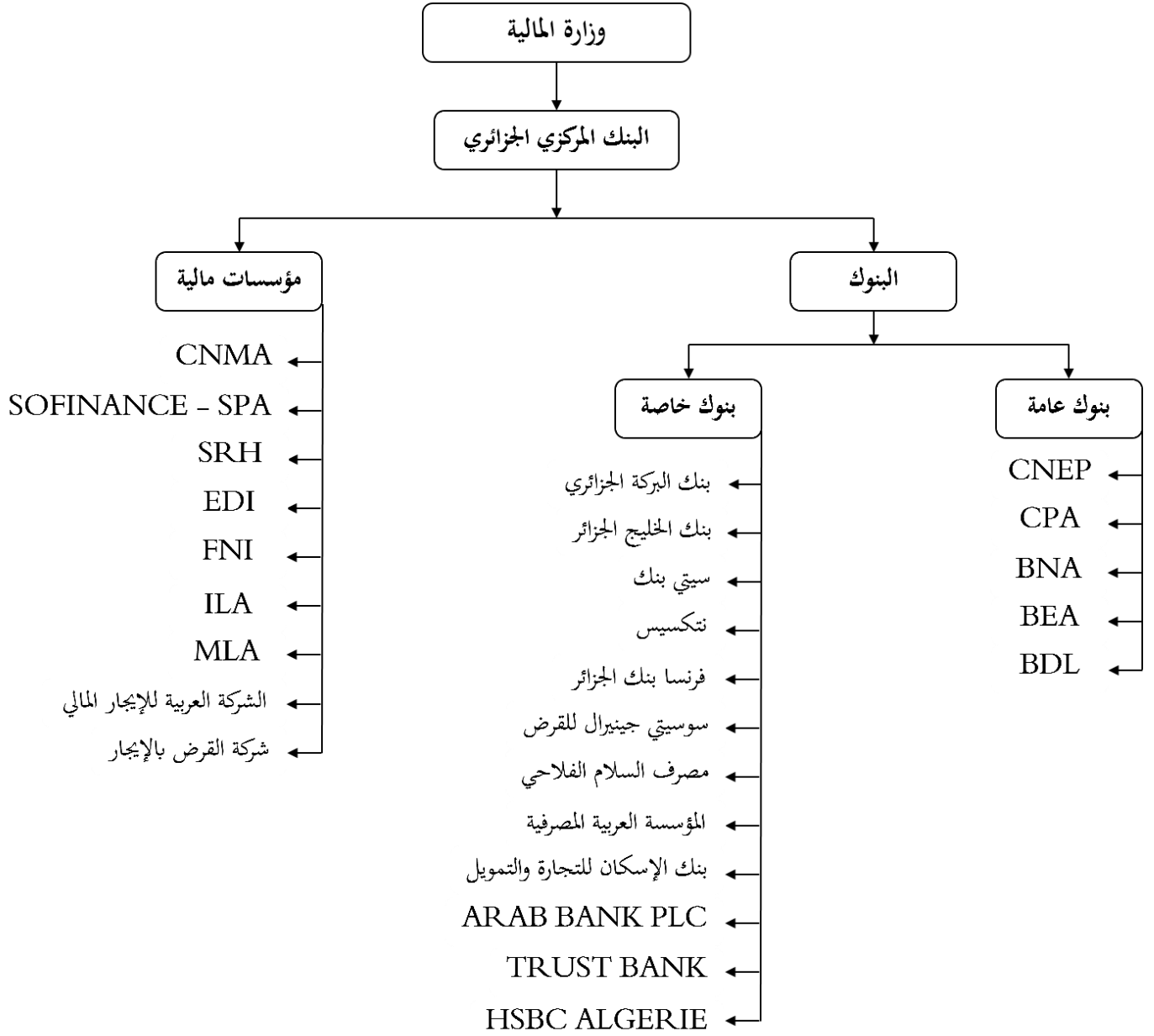
يعتبر صدور قانون النقد والقرض نقطة انتقالية مهمة في الجهاز المصرفي الجزائري، حيث تم من خلاله فرض قوانين تنظيمية لتسيير الجهاز المصرفي الجزائري خاصة في ظل الثغرات التي كان يعاني منها قبل فترة التسعينات والناجمة عن ضعف الجهاز المصرفي من جهة والتأثر بالأزمة البترولية للثمانينيات من جهة أخرى، وكانت أهم الإصلاحات تتمركز حول منح الاستقلالية لبنك الجزائر وفصله عن الخزينة العمومية، أما فيما يخص هيكل القطاع المصرفي في ظل قانون النقد والقرض فكان كالتالي:

✓ **بنك الجزائر:** تعرف المادة 11 من قانون النقد والقرض البنك المركزي على أنه: "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"، وأصبح يسمى في تعامله مع الغير بنك الجزائر.

✓ **البنوك التجارية العمومية والخاصة:** حيث سمح قانون النقد والقرض أول مرة بمنح تراخيص لإنشاء مؤسسات مالية وبنوك خاصة وأجنبية في الجزائر، ومن بينها: بنك الشركة، الاتحاد الجزائري للبنك الشركة البنكية العربية، سوسيتي جينيرال، بنك الخليفة البنك الصناعي والتجاري، بالإضافة إلى العديد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وقد استمر تطور هيكل القطاع المصرفي لوقتنا الحالي، وهذا ما سيتم سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: هيكل القطاع المصرفي الجزائري



المطلب الرابع: تقييم القطاع المصرفي الجزائري

من خلال هذا المطلب سيتم تقييم بعض المؤشرات المالية للقطاع المصرفي الجزائري الصادرة عم بنك الجزائري، وهذا كالتالي:

أولاً: الانتشار الجغرافي ونصيب الحصة السوقية

حسب تقارير بنك الجزائر فان البنوك العمومية لا تزال تسيطر على القطاع المصرفي بحوالي 80%، حيث تمتلك 6 بنوك عمومية في مقابل 14 بنك أجنبي، ورغم التفاوت في العديد إلا أن حجم أصول البنوك العمومية يفوق بكثير البنوك الأجنبية حيث تمتلك البنوك العمومية أكثر من 77% من مجموع الموجودات الكلية¹. حيث بلغ عدد وكالات المصارف و بريد الجزائر 5335، أي ما يعادل نسبة وكالة واحدة لكل 2329 شخص في 2018، مقابل 2341 شخص سنة 2017².

ثانياً: مؤشرات الإقراض والاقتراض

1. بالنسبة للإقراض

بلغ حجم القروض الممنوحة للقطاع العام 42,944 مليار دج، في مقابل 9,5029 مليار دج خلال سنة 2018 للقطاع الخاص، كما أظهر تقرير بنك الجزائر لسنة 2018 أن 59,86% هي قروض ممنوحة من البنوك العمومية، أما النسبة المتبقية فهي قروض ممنوحة من القطاع الخاص، وهذا ما يؤكد سيطرة القطاع العام³.

2. بالنسبة للاقتراض

من حيث طبيعة الودائع، عرفت حصة الودائع تحت الطلب ارتفاعاً بما يقدر 5,8% في نهاية سنة 2018 مقابل 5,20% في سنة 2017، حيث انتقلت هذه الودائع من 44990 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 5,4880 مليار دينار في نهاية 2018، هذا التزايد راجع إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات، بالأخص في المصارف العمومية، فيما يخص تطور الودائع لأجل، انتقل قائم هذه الودائع من 5,4807 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 6,5232 مليار دينار في نهاية 2018، ما يمثل زيادة بنسبة 11,1، أما بالنسبة للودائع بالعملة الصعبة، التي تنضم للودائع لأجل، فقد ارتفعت بنسبة 6,19% بالنسبة لكامل النظام البنكي.

¹. اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري، <http://uabonline.org/ar>، 15/04/2023، consulté : 15:30 h

². تقرير بنك الجزائر، 2018، ص 17.

³. تقرير بنك الجزائر لسنة 2021، ص 20.

المبحث الثاني: الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري ومستوى الأداء المالي خلال الفترة (2017-2021)

المطلب الأول: واقع الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري

أولا: نشاط السحب على الجهاز النقدي

الجدول رقم (4.1): نشاط السحب على الجهاز النقدي

السنة	العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي البنكية العاملة
2017	1443
2018	1441
2019	1621
2020	3030
2021	3053
2022	3658

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات من الموقع الإلكتروني: <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm>، consulte: 20/04/2023، h17 :30.

يلاحظ من خلال الجدول السابق الارتفاع المستمر لنصيب كل فرد بالغ من الصرافات الآلية حيث ارتفعت من 1443 سنة 2017، إلى غاية 3658 لكل سنة 2022 ورغم أن هذه الزيادة مستمرة فهي تبقى ضعيفة مقارنة بالكثافة السكانية للأفراد من جهة، ومتوسط هذا المؤشر عالميا من جهة أخرى.

ثانيا: تطور معاملات السحب

الجدول رقم (5.1): تطور معاملات السحب

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب
2017	8310170	126398291000,00 دج
2018	8833913	136233452000,00 دج
2019	9929652	164116233000,00 دج
2020	58428933	1073004953000,00 دج
2021	87722789	1728937064000,00 دج
2022	128035361	2182896695000,00 دج

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات من الموقع الإلكتروني: <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm>، consulte: 20/04/2023، h17 :30.

من خلال الجدول أعلاه، بالنسبة لتطور معاملات السحب والمبلغ الإجمالي لها في القطاع المصرفي الجزائري، نجد أنه:

بلغ العدد الإجمالي لمعاملات السحب 8310170 خلال سنة 2017 بمبلغ 126398291000,00 دج، ليرتفع قليلا سنة 2018 إلى 8833913 بقيمة 136233452000,00 دج، وكذا الحال سنة 2019 كان العدد الإجمالي للمعاملات 9929652 بقيمة 164116233000,00 دج.

فتواصل ارتفاع المعاملات الإلكترونية في الجزائر، حيث بلغ 58428933 بقيمة 164116233000,00 دج سنة 2021، وهذا بفضل تغير سلوكيات المستهلكين الجزائريين الذين أصبحوا يفضلون السحب من الموزعات الآلية، وهذا راجع أيضا إلى فرض التباعد وإجراءات الحجر الصحي الخاصة بجائحة كورونا "Covid19".

وتواصل هذا الارتفاع حيث سجل تغيرا ملحوظا خلال السنتين الأخيرتين، حيث وصل العدد الإجمالي لمعاملات السحب 87722789 بقيمة 1728937064000,00 دج سنة 2021، و 128035361 بقيمة 2182896695000,00 دج خلال سنة 2022.

المطلب الثاني: مؤشرات الخدمات المالية الرقمية ودورها في تقييم الاداء المالي في القطاع المصرفي خلال

2021-2017

أولا: مؤشر مردودية المصارف

الجدول رقم (6.1): مؤشرات مردودية المصارف

مؤشرات مردودية المصارف					
2021	2020	2019	2018	2017	
المصارف العمومية					
%10,40	%7,34	%12,31	%22,72	%20,00	العائد على رأس المال (ROE)
%13,58	%19,61	%5,77	%30,55	%29,21	العائد على رأس المال قبل المؤنات
%155,09	%128,19	%130,09	%163,94	%144,92	نسبة: تغطية التكاليف بالنتائج
%1,77	%1,23	%1,26	%2,27	%1,97	العائد على الأصول (ROA)
%2,79	%3,33	%3,39	%3,69	%3,87	الهامش المصرفي
المصارف الخاصة					
%15,36	%13,59	%22,51	%21,21	%14,69	العائد على رأس المال (ROE)
%16,17	%18,35	%30,49	%25,36	%18,94	العائد على رأس المال قبل المؤنات
%164,98	%146,43	%156,49	%146,61	%149,04	نسبة: تغطية التكاليف بالنتائج
%3,02	%2,73	%3,16	%3,38	%2,59	العائد على الأصول (ROA)

الهامش المصرفي	%5,98	%6,57	%6,85	%6,16	%5,58
القطاع المصرفي					
العائد على رأس المال (ROE)	%18,85	%22,41	%14,08	%8,31	%11,18
العائد على رأس المال قبل المؤونات	%26,99	%29,49	%25,67	%15,43	%12,43
نسبة: تغطية التكاليف بالنتائج	%145,54	%164,06	%134,61	%131,34	%156,94
العائد على الأصول (ROA)	%2,05	%2,42	%1,51	%1,43	%1,95
الهامش المصرفي	%4,15	%4,32	%3,85	%3,70	%3,18

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من تقرير بنك الجزائر السنوي - التطور الاقتصادي

والنقدي للجزائر لسنة 2021-جوان 2022

إن الإجراءات المختلفة التي قام بها بنك الجزائر لاحتواء الآثار الصحية على القطاع المصرفي خلال العامين الماضيين، وبرنامج إعادة التمويل الخاص المرتبط باستئناف النشاط الاقتصادي، مكنت المصارف من تحقيق المزيد من النتائج والأرباح.

نتج عن هذا الوضع تحسن في العائد على رأس المال (ROE) للقطاع المصرفي، حيث ارتفع من 8,3% سنة 2020 إلى 11,2% سنة 2021. فهذا التحسن هو عبارة عن النتيجة المباشرة للزيادة في مستوى العائد، حيث عرف الناتج المصرفي (قبل الضريبة) تحسنا بنسبة +46,2% في الفترة ما بين نهاية سنة 2020 ونهاية 2021.

بنفس وتيرة العائد على رأس المال (ROE)، فإن العائد على الأصول (ROA) للقطاع المصرفي عرف تحسنا طفيفا من 1,43% سنة 2020 إلى 1,95% خلال سنة 2021. وهذا التحسن يعود إلى زيادة النتائج الصافية ب 46,2%، وهذه الزيادة تعد أكبر من تلك المسجلة في متوسط الأصول والمقدرة ب 7,7%. انتقلت نسبة العائد على رأس المال للمصارف الخاصة (ROE) للبنوك الخاصة من 13,6% سنة 2020 إلى 15,4% سنة 2021. فيعود هذا التحسن الكبير بشكل رئيسي إلى زيادة 23,6% في قيمة الناتج الصافي قبل الضريبة، فأدت هذه الزيادة في الناتج الصافي لهذه المصارف إلى زيادة طفيفة في نسبة العائد على الأصول (ROA)، والتي ارتفعت من 2,73% سنة 2020 إلى 3,02% سنة 2021.

شهد صافي الدخل المجموع للمصارف العمومية زيادة بنسبة 53,9% سنة 2020 مقابل انخفاض قدره 0,25% سنة 2021. نتج عن هذا التطور خلال سنة 2021 ارتفاع في نسبة العائد على رأس المال (ROE) 10,4% مقارنة ب 7,3% سنة 2020. وفي الوقت نفسه، سجل العائد على الأصول (ROA) تحسنا طفيفا من 1,23% سنة 2020 إلى 1,77% في 2021.

الجدول (7.1): مؤشرات ملاءة المصارف

مؤشرات ملءة المصارف					
2021	2020	2019	2018	2017	
المصارف العمومية					
%22,26	%18,95	%17,81	%19,24	%19,58	نسبة الملءة الكلية
%17,64	%14,58	%13,47	%14,43	%14,33	نسبة الملءة القاعدية (المحور 1)
المصارف الخاصة					
%19,99	%20,29	%18,90	%18,20	%18,92	نسبة الملءة الكلية
%19,16	%19,46	%18,17	%17,43	%18,14	نسبة الملءة القاعدية (المحور 1)
القطاع المصرفي					
%21,82	%19,17	%17,99	%19,05	%19,54	نسبة الملءة الكلية
%17,93	%15,38	%14,26	%14,98	%15,03	نسبة الملءة القاعدية (المحور 1)

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعلومات المقدمة من تقرير بنك الجزائر السنوي - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2021-جوان 2022

سجل القطاع المصرفي تحسنا ملحوظا في نهاية عام 2021 من حيث نسبة الملءة الاجمالية التي بلغت %21,82 مقابل %19,17 في نهاية سنة 2020. وهذا التحسن في الملءة الاجمالية للقطاع المصرفي الناتج أساسا عن التحسن في ملءة المصارف العمومية، يرجع إلى انخفاض في المخاطر المرجحة بنسبة 7,3% من جهة، مما ساهم ب +1,51% نقطة مئوية في التغيير في الملءة الكلية. ومن جهة أخرى، فإن الزيادة 5,5% في رأس المال التنظيمي ساهم ب +1,06% نقطة مئوية في التغيير نفس النسبة (الملءة الكلية) اجمالا، كان لهذه التغييرات تأثير إيجابي قدره 2,65 نقطة مئوية على نسبة الملءة الاجمالية.

في نهاية سنة 2021، بلغت نسبة الملءة القاعدية (المحور 1) للنظام المصرفي %17,93 مقابل %15,38 في نهاية 2020، وتعود هذه الزيادة إلى زيادة رأس المال القاعدي +8,0% مصحوبة بانخفاض المخاطر المرجحة (-7,3%).

كما هو مسجل في سنة 2020، فقد عرفت المصارف العمومية سنة 2021 زيادة في نسبة الملءة المالية مع مراعاة الحد الأدنى التنظيمي المطلوب، لتصل إلى %22,26 من حيث نسبة الملءة الكلية (%18,95 في 2020) و%17,64 من حيث نسبة الملءة القاعدية (%14,58). وهذا التحسن الملحوظ في نسبتي الملءة هو نتيجة الإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطة النقدية سنتي 2020 و2021، ولا سيما برنامج إعادة التمويل الخاص.

أما بالنسبة للوضع الموحد للمصارف الخاصة، فقد سجل تراجع طفيف من خلال الملءة، حيث أن نسبة الملءة انخفضت إلى %19,99 سنة 2021 مقابل %20,29 سنة 2020. ونسبة الملءة القاعدية (المحور 1) بلغت

19,16% سنة 2021 مقابل 19,46% سنة 2020. هذا التراجع النسبي من حيث ملءة المصارف الخاصة، هو نتيجة الزيادة في المخاطر المرجحة +8,0% التي تفوق بقليل الزيادة في الأموال الخاصة +7% بما في ذلك بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية والأموال الخاصة النظامية.

الجدول (8.1): نسب سيولة المصارف

نسب سيولة المصارف					
2020	2019	2019	2018	2017	
المصارف العمومية					
35,66%	10,34%	14,21%	18,42%	21,88%	الأصول السائلة/إجمالي الأصول
109,64%	31,54%	42,24%	46,30%	52,17%	الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل
المصارف الخاصة					
35,29%	30,29%	27,31%	28,52%	33,11%	الأصول السائلة/إجمالي الأصول
68,90%	59,46%	52,45%	52,61%	60,58%	الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل
القطاع المصرفي					
35,74%	13,11%	15,97%	19,84%	23,51%	الأصول السائلة/إجمالي الأصول
101,66%	37,14%	44,23%	47,45%	53,70%	الأصول السائلة/الخصوم قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من تقرير بنك الجزائر السنوي - التطور الاقتصادي

والتقدي للجزائر لسنة 2021-جوان 2022

لا يزال حجم القطاع المصرفي بالنظر إلى إجمالي أصوله، مهيمنا ومسيطر عليه من طرف المصارف العمومية التي يمثل إجمالي أصولها أكثر من 87% من إجمالي أصول القطاع المصرفي.

بالنسبة للسنة المالية 2021، تم تسجيل زيادة كبيرة في إجمالي أصول القطاع المصرفي قدرت 21,41% مقابل نمو شبه معدوم سنة 2020 (0,75%).

تميز عام 2021 بتغير ملحوظ وعودة الأصول السائلة إلى المستوى المطلوب، حيث شهد القطاع المصرفي الجزائري زيادة جد معتبرة في أصوله السائلة مدعومة أساسا بزيادة الأصول السائلة للمصارف العمومية، والتي شهدت تجاوز نسبة "الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل عتبة 100%"، فهذا التحسن كان نتيجة برنامج إعادة التمويل الخاص والذي سمح للمصارف العمومية بالحصول على المزيد من السيولة وهذا بهدف زيادة قدرتها على التمويل.

على أساس موحد، فإن الأصول السائلة للقطاع المصرفي تغطي التزاماته (خصومه) قصيرة الأجل 101,66% في ديسمبر 2021 مقابل 37,14% فقط في ديسمبر 2020، وهذا نتيجة ارتفاع الأصول السائلة 230,30% بين عامي 2020 و 2021. كما هو الحال بالنسبة لمستوى تغطية الأصول السائلة لمجموع الخصوم قصيرة الأجل، فإن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ارتفعت بأكثر من ثلاث أضعاف، وهذا بتسجيل معدل تغطية يفوق 35,74% سنة 2021 مقابل 13,11% فقط سنة 2020.

تجدر الإشارة إلى أنه خلال السنوات المالية الخمس الماضية قبل سنة 2021، لم تتوقف وتيرة تطور الأصول السائلة للقطاع المصرفي عن التراجع على الرغم من الارتفاع المسجل سنة 2017 المرتبط بالتمويل غير التقليدي. تم تأكيد هذا التراجع نتيجة انخفاض الأصول السائلة ب 17,4% في عام 2020 مقابل 14,4% سنة 2019.

أما بالنسبة لهيكل الأصول السائلة للمصارف في نهاية سنة 2021، فهي تتكون من 23,08% من موجوداتها في حساب بنك الجزائر مقابل 38,7% في 2020 و 53,05% من مستحقات الإدارة المركزية (سندات واذونات الخزينة) مقابل 46,5% سنة 2020.

سجلت نسبة "الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل" للمصارف العمومية مستوى يعادل 109,64% نهاية سنة 2021، مقابل 31,54% نهاية سنة 2020. يأتي هذا التحسن نتيجة زيادة المستحقات على الإدارة المركزية (سندات واذونات الخزينة) ب 415% بعد إعادة شراء القروض المشتركة للشركات العمومية فسنة 2021 من قبل الخزينة العمومية مقابل سندات تصل إلى 2079,7 مليار دينار.

وتحسنت نسبة "الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل" للمصارف الخاصة تصل إلى 68,90% خلال سنة 2021 مقابل 59,46% سنة 2020، مثلها مثل نسبة "الأصول السائلة / إجمالي الأصول" التي سجلت معدل 35,29% في نهاية سنة 2021 متقدمة ب 5 نقاط مقارنة بالعام السابق. هذا التحسن في مستوى "الأصول السائلة / الخصوم قصيرة الأجل" للمصارف الخاصة هو نتيجة للزيادة الأسرع في الأصول السائلة 36,6% (بسط النسبة) من المطلوبات قصيرة الأجل 15,7% (مقام النسبة).

الجدول (9.1): مؤشرات مردودية المصارف

مؤشرات مردودية المصارف					
2021	2020	2019	2018	2017	
المصارف العمومية					
78,48%	72,99%	81,71%	80,79%	72,72%	أ_هامش الفائدة/الدخل الخام
32,14%	34,51%	28,12%	26,39%	33,75%	ب_المصاريف خارج الفوائد/الدخل الخام
المصارف الخاصة					

الفصل الثاني دور الخدمات الرقمية في تحسين الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2017-2021)

أ_هامش الفائدة/الدخل الخام	%74,25	%71,14	%69,72	%75,34	%79,30
ب_المصاريف خارج الفوائد/الدخل الخام	%46,16	%40,49	%39,46	%41,46	%43,59
القطاع المصرفي					
أ_هامش الفائدة/الدخل الخام	%73,00	%78,78	%78,89	%73,47	%78,68
ب_المصاريف خارج الفوائد/الدخل الخام	%35,99	%29,34	%30,79	%35,93	%34,87

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من تقرير بنك الجزائر السنوي - التطور الاقتصادي

والنقدي للجزائر لسنة 2021-جوان 2022

نخاتة سنة 2021، ارتفع هامش الفائدة نسبة إلى إجمالي الدخل بمقدار 5,2 نقطة مئوية منتقلة من %73,47 سنة 2020 إلى %78,68 سنة 2021، وهذا بعد انخفاض هامش الفائدة بنسبة (-6,5%) أقل من نسبة انخفاض إجمالي الدخل الخام والمقدرة ب (-12,7%). أما بالنسبة لمعدل الأعباء المصرفية خارج الفوائد المنسوبة إلى إجمالي الدخل، فقد تحسن بشكل طفيف من %78,68 في 2020 إلى %34,87 في 2021، بعد انخفاض كبير بنسبة 15,3% في الأعباء المصرفية خارج الفوائد.

تحسنت نسبة هامش الفائدة لدى المصارف الخاصة منتقلة من %75,34 نهاية سنة 2020 إلى %79,30 نهاية سنة 2021. ومع ذلك، فقد تراجع معدل الأعباء المصرفية خارج الفوائد إلى %43,59 في سنة 2021 مقابل %41,46 سنة 2020.

كما هو الحال بالنسبة للمصارف الخاصة، فإن المصارف العمومية شهدت هي كذلك ارتفاعا ملحوظا في نسبة هامش الفائدة إلى الدخل الإجمالي لتصل إلى %78,48 في سنة 2021 مقابل %72,99 سنة 2020. وبنفس الوتيرة، فقد تحسنت نسبة الأعباء المصرفية خارج الفوائد المنسوبة إلى إجمالي الدخل منتقلة من %34,51 سنة 2020 إلى %32,14 سنة 2021.

المطلب الثاني: التحول الرقمي في القطاع المصرفي الجزائري

الجدول (10.1): المعاملات باستعمال البطاقات خلال 2021

المعاملات باستعمال البطاقات خلال 2021				
الحجم بملايين العمليات والقيمة بملايير الدينارات				
طبيعة العملية	الحجم	القيمة	نسب من حيث الحجم (%)	نسب من حيث القيمة (%)
السحب عبر الصراف الآلي	21,503	413,558	90,10%	96,68%
الدفع عبر البطاقات	2,355	14,122	9,86%	3,30%
بما في ذلك الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية	2,349	14,104	9,84%	3,30%
بما في ذلك الدفع عبر الانترنت	0,006	0,018	0,02%	0,00%
استرداد الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية والانترنت	0,009	0,078	0,04%	0,02%
مجموع العمليات باستعمال البطاقات	23,867	427,758	100,00%	100,00%

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من تقرير بنك الجزائر السنوي-التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2021-جوان 2022

خلال سنة 2021، عرفت عمليات السحب عبر الصراف الآلي والدفع باستخدام البطاقات، من حيث القيمة والحجم ارتفاعا كبيرا والذي يمكن تفسيره بوتيرة توجه زبائن كل من المصارف وبريد الجزائر وانحيازهم الاستخدام البطاقات ما بين المصارف مقارنة بوسائل الدفع الأخرى.

كذلك، انتقلت عمليات السحب عبر الصراف الآلي من 12 مليون عملية بمبلغ 218 مليار دينار جزائري خلال سنة 2020 ليسجل 21,5 مليون عملية ب 413,6 مليار دينار عملية في 2021، أي بمعدل نمو يصل إلى 79,24% من حيث الحجم و 89,72% من حيث القيمة.

أما بالنسبة لعمليات الدفع باستخدام البطاقات المسجلة في 2021، تجدر الإشارة إنه تم تسجيل من طرف كل من المصارف وكذا بريد الجزائر 2,4 مليون معاملة بقيمة 14,1 مليار دينار مقابل 0,920 مليون معاملة بمبلغ 4,4 مليار دينار في 2020، بمعدل تطور ب 155,93% من حيث الحجم و 220,34% من حيث القيمة.

من ناحية أخرى، من المهم الإشارة الى أنه وفقا لإحصائيات تجمع النقد الآلي في 30 ديسمبر 2021، تبين أنه:

- من ضمن مجموع 11 609 624 بطاقة تم طرحها للتداول، 2 768 285 بطاقة ما بين المصارف طرحت أو تم اصدارها من طرف المصارف (أي بمعدل 23,84%) مقابل 8 841 339 أصدرت من طرف بريد الجزائر (أي بمعدل 76,16%)؛
- عرف إجمالي البطاقات المصدرة من طرف المصارف و بريد الجزائر نهاية سنة 2021 نسبة تزايد تقدر ب 17,04%، لتنتقل من 9 919 136 إلى 11 609 624 بطاقة مصدرة؛
- حظيرة خدمات مصرفية متكون من 3053 موزع أو صراف آلي و 37 561 محطات دفع الكترونية تم وضع تحت تصرف حاملي البطاقات المصرفية والتجار الموافقين أي بمتوسط 3 803 بطاقة مصدرة للموزع الآلي الواحد و 309 بطاقة مصدرة عبر محطات الدفع الالكترونية، والذي يعتبر هامشي من ناحية نقاط القبول؛
- تمت الموافقة على 153 تاجرا عبر الانترنت مقابل 71 في نهاية 2020، بنسبة ارتفاع تقدر ب 115,49%.

الجدول (11.1): تطور المعاملات باستعمال البطاقات

تطور المعاملات باستعمال البطاقات خلال 2020 و 2021					
الحجم بملايين العمليات والقيمة بملايير الدينارات					
طبيعة العملية		سنة 2020		سنة 2021	
		الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
معدل النمو					
		الحجم	القيمة	الحجم	القيمة
السحب عبر الصراف الآلي		11,997	21,503	217,979	413,533
79,24%					
الدفع عبر البطاقات		0,920	2,355	4,408	14,122
155,93%					
بما في ذلك الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية		0,439	2,349	3,441	14,104
434,94%					
بما في ذلك الدفع عبر الانترنت		0,481	0,006	0,967	0,018
98,83%					
استرداد الدفع عبر محطات الدفع الالكترونية والانترنت		0,003	0,009	0,024	0,078
185,04%					
مجموع العمليات باستعمال البطاقات		12,920	23,867	222,411	427,758
84,73%					

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة من تقرير بنك الجزائر السنوي-التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2021-جوان 2022

خلال سنة 2021، سجلت المؤسسات المصدرة للبطاقات (البطاقات ما بين المصارف والذهبية) في داخل المصارف وبين المصارف مقارنة بالنسبة الفارطة، بمجموع:

- 87,7 مليون معاملة من عمليات السحب بقيمة 1728,9% مليار دينار مقابل 58,4 مليون معاملة بقيمة 1073 مليار دينار (أي بارتفاع معتبر لا يستهان به بنسبة 50,13% من حيث الحجم و61,31% من حيث القيمة)؛

- 2,1 مليون عملية دفع عبر محطات الدفع الالكترونية بقيمة 15,1 مليار دينار مقابل 712 مليون معاملة بقيمة 4,7 مليار دينار (أي بارتفاع كبير بنسبة 202,11% من حيث الحجم و219,24% من حيث القيمة)؛

- 7,8 مليون معاملة عبر الانترنت بقيمة 11,2 مليار دينار مقابل 4,6 مليون معاملة بقيمة 5,4 مليار دينار (أي بتزايد كبير بنسبة 70,24% من حيث الحجم و106,05% من حيث القيمة).

المطلب الثالث: التحديات والآفاق التي تواجه الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري

أولاً: التحديات

إن فوائد الخدمات المالية للفقراء جيدة التوثيق؛ ومع ذلك، فهي تنطوي على مخاطر على المستخدمين وعلى النظام المالي على اتساعه: الشواغل المتعلقة بخصوصية البيانات، وعدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا و"الفجوة الرقمية"، والأمن السيبراني ومخاطر العمليات، والسلامة المالية، والتحديات التي تواجه السلطات المعنية بالمنافسة. وكل ذلك يتطلب من السلطات المختصة مستوى عالياً من التنظيم والمراقبة والإشراف¹.

- حققت الجزائر تقدماً في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية، يمكن بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بمنافعها وتحفيز نموها. ومن خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، ستعزز الجزائر النشاط الاقتصادي وتسهل الحياة اليومية لمواطنيها، مما يسمح لهم بزيادة أصولهم أو ضخ استثمارات إنتاجية، ولكن قبل كل شيء، التخفيف من الصدمات الناجمة عن جائحة كورونا.

- إن العديد من البلدان قد بدأت في معالجة العوامل التمكينية الأساسية لإدارة الخدمات المالية الرقمية والمدفوعات الرقمية، فإنها تتطلب عوامل تمكينية قوية: الأطر القانونية والتنظيمية المواتية، والبنية التحتية المالية والرقمية المواتية، ونظم الدعم الحكومية المساعدة.

¹ . <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria>, consulte :25/04/2023, h17 :30.

وتتطلب معالجة هذه المجالات الثلاثة من واضعي السياسات النظر في مجموعة واسعة من القضايا الحرجة، من الاتصال الرقمي الأساسي وانتشار الهاتف المحمول، إلى إمكانية الوصول إلى البنية التحتية للمدفوعات الوطنية والأموال الإلكترونية إلى الخدمات غير المصرفية أو نشر النظم الرقمية ونظم الهوية الحيوية، مما يتيح الوصول إلى منصات البيانات الحكومية وضمان المنافسة على الحصول على الخدمات المالية الرقمية.

ثانيا: الآفاق التي تواجه الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي الجزائري

تعرضت الجزائر، مثلها مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بأكملها، لصدمات اقتصادية تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط. وكان من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الجزائري انكماشاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2020، وذلك وفقاً لأحدث عدد من تقارير المرصد الاقتصادي. وبعد التحول الرقمي أحد الوسائل الإنمائية الرئيسية للجزائر قبل تفشي الجائحة عنصراً أساسياً الآن في تعافي البلاد.

إن الحصول على الخدمات المالية بأسعار ميسورة، هو أمر بالغ الأهمية للحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير القدرة على التكيف مع الأزمات، كما أنه يمهد الطريق للشمول المالي خاصة للنساء. ففي الجزائر اليوم، لا يزال 57% من البالغين و71% من النساء يفتقرون إلى إمكانية الحصول على حسابات المعاملات الأساسية لإرسال المدفوعات وتلقيها بمزيد من الأمان والكفاءة. ونتيجة لذلك، فإنهم يحرمون من الحصول على خدمات مالية أوسع نطاق مثل الادخار والتأمين والائتمان. فلدى الخدمات المالية الرقمية، التي تعززها التكنولوجيا المالية فضلاً عن مزيد من مقدمي الخدمات المالية التقليدية، القدرة على خفض التكاليف وزيادة السرعة والأمان والشفافية وتمكين الخدمات المالية الأكثر أماناً. ومن شأن زيادة إمكانية الوصول إلى المدفوعات الرقمية أن يكون بوابة للخدمات المالية الرقمية للجزائريين الأقل دراية بالقطاع المالي.

عرفت الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول انتشاراً للهواتف المحمولة في العديد من البلدان النامية لتبدأ "الموجة الأولى" من الخدمات المالية الرقمية. ومع ذلك، ففي حين أن الاتصال بشبكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض في الجزائر أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن استخدام الخدمات المالية الرقمية لا يزال منخفضاً للغاية: 16% فقط من البالغين الجزائريين و11% من النساء يستخدمون المدفوعات الرقمية مقابل 23% من البالغين و18% من النساء في المنطقة، و36% من البالغين و32% من النساء في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية.

1. المدفوعات الرقمية

تسمح المدفوعات الرقمية للمستهلك بتحويل الأموال أو دفع الفواتير أو دفع ثمن السلع والخدمات من منزله أو في السوق أو المتجر. وقد زادت جائحة كورونا من هذه المنافع فهي تخفض بشكل كبير من الحاجة إلى الاتصال المادي في المعاملات التجارية والمالية، مما يقي الشركات المحلية مفتوحة أثناء الإغلاق الاقتصادي.

الخدمات المالية الرقمية وأثرها على التصدي لجائحة كورونا

تتيح الخدمات المالية الرقمية سبلا سريعة آمنة للحكومات للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجا من خلال التحويلات الاجتماعية وغيرها من المساعدات المالية، لاسيما عندما تكون وسائل النقل والتنقل غير آمنة أو محدودة. وقبل نشوب الأزمة الحالية، كان من الواضح أن حالتين اثنتان لاستخدام الخدمات المالية الرقمية _ باستثناء تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول، التحويلات المالية ومدفوعات الحكومة إلى الأفراد _ كانتا مفيدتين بشكل خاص للفقراء. فوفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي عن أسعار التحويلات في العالم، يبلغ متوسط التكلفة العالمية لإرسال التحويلات النقدية 6,8%، لكن المعاملات الرقمية ستخفض التكلفة إلى 3,3%. واستنادا إلى بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي Findex، فإن ملايين الجزائريين لديهم حساب مصرفي، ومع ذلك، فإنهم ما زالوا يستخدمون وسائل مثل خدمات خارج الحساب لإرسال التحويلات المحلية أو تلقيها. ولذلك، فإن زيادة أموال التحويلات المتاحة للمستفيدين من التحويلات والتشجيع على استخدام القنوات الرقمية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

- تعزيز المدفوعات الرقمية ومساءلة الحكومات التي تصدر أموالا طارئة للمواطنين والشركات من خلال تحسين تتبع التمويل والتدخلات. وتساعد الخدمات المالية الرقمية للشركات على معالجة مشاكل السيولة الحرجة، وتمكينها من التفاعل مع مقدمي الخدمات المالية، والسحب من خطوط الائتمان القائمة دوت تأخير أو تعطيل، والحصول على تمويل بديل يمكن أن يعوض عن نقص السيولة في القنوات المالية التقليدية.

2. الهوية الرقمية:

كانت التطورات التكنولوجية الأخرى حاسمة لتطوير الخدمات المالية الرقمية. فقد مكنت "الهوية الرقمية" - التي بدأت في الجزائر سنة 2016 - المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة في الامتثال لمتطلبات مكافحة غسيل الأموال وغيرها من متطلبات "اعرف عميلك". كما أتاحت التطورات الخاصة بواجهة برمجة التطبيقات المفتوحة لمقدمي الخدمات المالية الرقمية الوصول إلى البيانات من نظم عامة وخاصة ومختلفة، لزيادة السرعة وخفض تكلفة الخدمات المالية دون المساس بالسلامة والانتظام.

- الخدمات المالية الرقمية تتيح نماذج أعمال جديدة تماماً تخدم الفقراء:

إذ تكتسب منصات التجارة الإلكترونية الضخمة أهمية كبيرة، مع دخول منصة جوميا إلى الجزائر للانضمام إلى المنصات المحلية مثل OuedKniss، Batolis و IdealForme. وقد استفاد مشغلوا شركات الاتصالات من قدرة الخدمات المالية الرقمية على تسهيل المدفوعات وتقديم خدمات الدفع أولا بأول لخدمات الطاقة الشمسية، التأمين والإقراض¹.

¹ . <https://blogs.worldbank.org/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria>, consulte :25/04/2023, h17 :30.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى دور الخدمات المالية الرقمية في تحسين الأداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري خلال (2017-2021) وواقعها، وكذا اختبار الفرضيات من خلال أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي ودورها في القطاع المصرفي الجزائري. وأيضا التحديات والآفاق التي تواجه الخدمات المالية الرقمية في هذا القطاع. حيث ساهمت في تحسين الأداء المالي للبنوك سواء العامة أو الخاصة من خلال تقنيات رقمية وذكية تم تطبيقها. وتوجد تطورات لمؤشرات التحول الرقمي، ومستويات الأداء المالي المتعلقة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي الجزائري متوسطة، كما أنها شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة.

الخلاصة

الخاتمة:

تتميز الخدمات المالية الرقمية عن غيرها من الخدمات باعتبارها حساسة تمس الجانب المالي للأفراد مما يستلزم العمل على تطويرها بشكل مستمر من أجل إحساس العميل بالأمان وكسب ثقته وولائه، وقد أصبحت الضرورة ملحة أكثر مما مضى لتحول معظم المؤسسات المالية رقميا، وتنفيذ هذا النوع من التقنية سيساهم أيضا بتسهيل الربط بين المؤسسات المالية ببعضها البعض أو بين الشركات وقطاع البنوك، ومن هنا يتجلى أثر التحول الرقمي على كفاءة وأداء القطاع المصرفي بصورة تعكس فاعلية وكفاءة تقديم الخدمات المالية الرقمية.

وفي حين حققت الجزائر تقدما في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية، حيث يمكن بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بمنافعها وتحفيز نموها. ومن خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، ستعزز الجزائر النشاط الاقتصادي وتسهل الحياة اليومية لمواطنيها، مما يسمح لهم بزيادة أصولهم أو ضخ استثمارات إنتاجية، ولكن قبل كل شيء، التخفيف من الصدمات الناجمة عن جائحة كورونا. من خلال دراستنا التي تتمحور حول الخدمات المالية الرقمية ودورها في تحسين الاداء المالي للقطاع المصرفي الجزائري، حيث قمنا بالإجابة على اشكاليتنا الرئيسية ومن خلال الفرضيات المقدمة تولنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات.

1. النتائج:

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية على القطاع المصرفي الجزائري توصلنا إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، تتمثل في:

1. نتائج الدراسة النظرية:

- يعتبر التحول الرقمي من اهم اولويات القطاع المصرفي الجزائري في دارستنا حيث أن نعظم البنوك سواء العامة أو الخاصة تسعى لتقديم خدمات مبتكرة وابداعية بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات؛
- ساهمت الخدمات المالية الرقمية في توفير خدمات مصرفية منخفضة التكلفة وتتسم بالسرية والأمان؛
- ساهمت الخدمات المالية الرقمية من تحقيق الشمول المالي؛
- يمكن استخدام التحول الرقمي من توفير المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب لجميع الجهات المستفيدة مع تقديم خدمات للبنوك بما فيها المستثمرين؛
- ساهمت الخدمات المالية الرقمية في تحسين الاداء المالي للبنوك سواء العامة او الخاصة من خلال تقنيات تم تطبيقها رقمية وذكية.

2. نتائج الدراسة التطبيقية:

- مستوى الخدمات المالية الرقمية في الجزائر مستمر منذ 2019-2022؛

- لجائحة كورونا تأثير إيجابي على القطاع الرقمي في الجزائر، حيث شهدت سنة 2019 زيادة كبيرة في مختلف المؤشرات الرقمية على غرار الدفع عبر الأنترنت والبطاقات الالكترونية؛
- مستويات الأداء المالي المتعلقة بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي الجزائري متوسطة، كما أنها شهدت تذبذبا خلال فترة الدراسة؛
- يوجد تطور لمؤشرات التحول الرقمي ممثلة في نصيب الفرد من الصرافات الآلية ونسبة زيادة عدد البطاقات البنكية على العائد على الأصول البنكي في القطاع المصرفي الجزائري، ويرجع هذا إلى الآثار الإيجابية للتحول الرقمي مما يساهم في تحسين سرعة تقديم الخدمات وبالتالي زيادة حجم الأرباح الذي يساهم في زيادة حجم الأصول؛
- تؤثر البطاقات البنكية في زيادة العائد على الأصول في القطاع المصرفي الجزائري بنسبة 94 %، وهذا راجع إلى زيادة عدد البطاقات البنكية ومساهمتها في تحسين العائد على الأصول؛
- لا تؤثر الصرافات الآلية على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول بسبب انخفاض قيمتها.

2. اختبار الفرضيات:

- أ. الفرضية الأولى: تعرف الخدمات المالية انتشارا واسعا وتزايد مستمرا في هذه الآونة الأخيرة من خلال، توفير الوقت والجهد، تقليل التكاليف، سهولة اجراء العمليات وسهولة نقل الأموال. ومن خلال دراستنا توصلنا إلى صحة الفرضية الأولى.
- ب. الفرضية الثانية: من أهم مؤشرات قياس الأداء المالي، مؤشر الربحية ومؤشر السيولة. وبالتالي تعتبر الفرضية الثانية صحيحة.
- ج. الفرضية الثالثة: رقمنة الخدمات المالية الرقمية ودورها في الحد من استخدام النقد والتحول إلى المعاملات الرقمية للحد من السيولة، وذلك من خلال الاهتمام بتعزيز ثقة الدفع والتحويل الرقمي. ومنه نثبت صحة الفرضية الثالثة.
- د. الفرضية الرابعة: خلال سنة 2021، عرفت عمليات السحب عبر الصراف الآلي والدفع باستخدام البطاقات، من حيث القيمة والحجم ارتفاعا كبيرا والذي يمكن تفسيره بوتيرة توجه زبائن المصارف وأنحيازهم لاستخدام البطاقات ما بين المصارف مقارنة بوسائل الدفع الأخرى. الفرضية الرابعة صحيحة.

3. التوصيات:

- (1) على البنوك الجزائرية الاهتمام أكثر بتحسين مستوى أدائها المالي؛

- (2) تحفيز البنوك الجزائرية على التوجه أكثر لقطاع التكنولوجيا المالية والاستثمار فيه؛
- (3) تحفيز المنافسة البنكية من خلال وضع تسهيلات للبنوك الخاصة والأجنبية للاستثمار في القطاع؛
- (4) عقد مؤتمرات مشتركة فيما بين البنوك لوضع استراتيجية تخص الاستثمار الرقمي في القطاع وآليات الاستفادة منه؛
- (5) الاستفادة من تجارب البنوك الأجنبية النشطة في الجزائر من حيث تطبيقها لتكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية.

المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

الكتب:

1. سليمان الجبوسي، مُجد الطائي، تسويق الخدمات المالية، بدون طبعة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2010.
2. الوليد طلحة، دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.
3. أسامة عبد السلام السيد، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
4. خالد أحمد علي محمود، الاقتصاد الرقمي الحديث وإدارة الموارد البشرية والإنتاج السلمي، (بدون طبعة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
5. فريد النجار، الاقتصاد الرقمي الأنترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، (بدون طبعة)، الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2007.
6. يسر برنية وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب، العدد 109، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.
7. عبد الله فرغلي علي موسى، تكنولوجيا المعلومات ودورها في التسويق التقليدي والالكتروني، الطبعة الأولى، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007.
8. نائر صندوق مشاريع المرأة العربية، إنجاح التمويل الرقمي للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الأردن، مصر، فلسطين، 2020.
9. خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العمليات المصرفية المالية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
10. الأخضر لقيطي، دراسات في المالية والمحاسبة، دار حمير للنشر، مصر، 2019.
11. مدحت أبو النصر، الأداء الإداري المتميز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2012.
12. علاء نعيم عبد القادر وآخرون، مفاهيم حديثة في إدارة البنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2012.
13. دونالد ووترز، 101 طريقة لتطوير أداء الشركات، دار فاروق للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2002.
14. نصر حمود مرنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2009.
15. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
16. دريس ثابت عبد الرحمن والمرسي جمال الدين مُجد، الإدارة الاستراتيجية مفاهيم ونماذج تطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.
17. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

المذكرات والرسائل:

1. ياسين بوناب، تأثير التوجه نحو السوق على الأداء المتميز في منظمات الخدمات المالية، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2018/2017.
2. قويدر بلقيس، دور الخدمات المالية الرقمية في حل أزمة السيولة (دراسة حالة بريد الجزائر: وحدة البريد الولائية بسكرة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.
3. مراد بوسعدية، تحرير تجارة الخدمات المالية في التجارة الدولية ودوره في تعزيز التنافسية في التجارة الدولية، رسالة ماجستير، تخصص تجارة ومالية دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016/2015.
4. محمود إبراهيم محمود فياض، تحرير تجارة الخدمات المالية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وواقع قطاع الخدمات المالية في فلسطين، رسالة ماجستير، فلسطين، 2005.
5. جوري نجا، عتيق نصر عواطف، الخدمات المالية الرقمية كآلية لتعزيز الشمول المالي -دراسة حالة تجارب دولية كينيا، الهند والامارات-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022/2021.
6. بن الساسي سهر، بو طبخ نجود، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مذكرة مقدم لنيل شهادة ماستر أكاديمي في تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2020/2019.
7. مكروود راوية، زغوان رفيقة، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالوصوف، ميله، الجزائر، 2021/2020.
8. محمد بن جاب الله، أثر تكنولوجيا المعلومات على تفعيل وتنمية الخدمات المالية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.
9. سماح ميهوب، الاتجاهات الحديثة للخدمة المصرفية، رسالة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005/2004.
10. يسرى كريم ريشان الحديثي، دور الرقابة على تكاليف جودة التصنيع في تحسين الأداء المالي لشركة الأدوية الأردنية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010.
11. دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2007/2006.
12. نادية بودريالة، أثر استراتيجية الشراكة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قلمة، 2012-2011.

13. بن شيخ ليلي، سويسبي راوية، أثر خصائص المسير المالك على الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة عينة من المؤسسات في ولاية برج بوعرييج-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2021.
14. جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات KANGHAZ (2005-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
15. امارة محمد يحيى عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، جامعة حلب، 2008.
16. سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة وكالتي CPA-BNA، بالوادي للفترة (2009-2012)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص بنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد لخضر، الوادي، الجزائر، 2015.
17. عمر تيمجغدين، دور استراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013.
18. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات العمومية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.
19. محمد مجيد جواد الحمداني، قياس أثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية للمدة (2000/2011)، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، العراق، 2013.
20. بن سعادة مفيدة، دور الجودة الخدمية في تحسين أداء المؤسسة المصرفية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة قالملة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد تطبيقي وتسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالملة 08 ماي 1945، قالملة، الجزائر، 2010/2011.
21. شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
22. مضاني زينب، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018/2019.
23. بالميلود داود، مقران المهدي، التحول الرقمي للعمليات المصرفية كأداة لتحسين الأداء المالي في البنوك -دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري (2016-2020)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة، الجزائر، 2020.

المجلات والمجلات:

1. العياطي جهيدة، مُحمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية «تحليل احصائي حديث لواقع وافاق تطور الصيرفة الالكترونية»، مقال مقدم لمجلة البحوث المالية والحاسبية، المجلد 02، العدد 03، ص 01-14، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابوب بكر بالقائد تلمسان، 2017.
2. بن شيخ عبد الرحمن، التنمية المالية وتحديات تطبيق منظومة تسيير الخدمات المالية إلكترونية في الجزائر، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 02، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2021.
3. ذهبية لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020.
4. وهيبه عبد الرحيم، أشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، المركز الجامعي تامنغست، الجزائر، 2018.
5. صليحة فلاق، سامية شاري، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي، تجربة مملكة البحرين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، جامعة باتنة، الجزائر، جوان 2020.
6. تحانون خيرة، واقع وآفاق التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 02، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2018.
7. بن عيشوية رفيقة وآخرون، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 01، جامعة الجيلاي، بونعامة، الجزائر، 2021.
8. مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، مجلد الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة سطيف، الجزائر، 2018.
9. بن فضة ويسام، بن حسان حكيم، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2020.
10. زناق فاطمة، بريس رابح، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، دراسة حالة أندونيسيا، الملتقى العلمي الدولي حول الهندسة الإجارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة، أدرار، جوان 2021.
11. سيد اعمر زهرة، بن عبد الفتاح دحمان، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، مارس 2020.
12. يحيى مُحمد ركاج، مدى إمكانية توظيف آلية اصدار العملات النقدية (بلوك تشين) في تنمية الاقتصاد الوطني: حالة سوريا، مجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية، المجلد 01، العدد 05، 2021.
13. زهوان رضا، أهمية تقنية سلسلة الكتل في صناعة الخدمات المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.
14. كردودي صبرينة وآخرون، العملات الافتراضية حقيقتها وآثارها الاقتصادية، مجلة الاقتصاديات المالية والبنكية وإدارة الاعمال، المجلد 09، العدد 02، جامعة مُحمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020.

15. أحمد هشام النجار، تقنية سلسلة الثقة نظرة في أشكائها وتأثيرها على الصناعة المالية، مجلة القلم، المجلد 07، العدد 18، 2020.
16. إيهاب خليفة، البلوك تشين، الورقة القادمة في مجال المال والأعمال، أبحاث أكاديمية، مركز المستقل للأبحاث الدولية المتقدمة، المجلد 13، العدد 03، 2020.
17. مُجد خضر حرز الله، أشريف يسرى، الاقتصاد الرقمي وخصائص السلوك الاستهلاكي الجديد، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 23-24 أبريل 2018.
18. عبد الرحمن حسن مُجد، مُجد أحمد الغيبري، واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 04، العدد 03، جامعة الملك خالد، السعودية، 2020.
19. صدوقي غريسي وآخرون، واقع وأهمية التحول الرقمي والأتمتة، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، 2021.
20. نجلاء يس، متطلبات التحول الرقمي لمؤسسات المعلومات العربية، مجلة المكتبات والمعلومات، عضو اتحاد الناشرين الليبيين، العدد 13، السنة السادسة، 2015، دار النخلة للنشر، طرابلس، ليبيا، 2015.
21. خواترة سامية، التحول الرقمي خلال جائحة كورونا وما بعدها، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 02، جامعة مُجد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2021.
22. زعزوعة فاطمة، أثر التحول الرقمي في فرض الضرائب على الانتقال الإلكتروني للبيانات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، 2022.
23. آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، واقع الشمول المالي في المغرب العربي-دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب-، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 03، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، سبتمبر 2018.
24. معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعية، السلسلة 08، العدد 07، 2016.
25. ياسر عبد طه الشرفا، حنين مُجد بدر عجوز، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة-البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 06، العدد 01، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن، 28 فيفري 2019.
26. مُجد سعدون، محمود رحمن شحاذة، وعمر محمود عكاوي، دور الخدمات المصرفية الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية للمصارف الخاصة، مجلة جامعة جيهان-أربيل العلمية، العدد 02، 2018.
27. حسيني جازية، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلد اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 23، جامعة الشلف، الجزائر، 2020.
28. مُجد نجيب دباش وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06/05/2013.

29. علي بحري، تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة (2016/2011)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، المجلد 02، العدد 01.
30. عبد الرحيم وشي وجازية بوزيان، تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي، ملتقى وطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، 25/24 أبريل 2006.
31. حمو سعدية، مقدم عبد الجليل، سليمان إلياس، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية في الجزائر -دراسة حالة بنك البركة الإسلامي الجزائري خلال الفترة (2010-2015)، مقال بمجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01.
32. نعمان محمول وسراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة (2013/2018)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 03، العدد 02، 2019.
33. صلاح الديم محمد أحمد الإمام، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصورة، العدد 13، العراق، 2010.
34. مالك الرشيد أحمد، مقارنة بين معياري CAMELS وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية، مجلة مصري، بنك السودان المركزي، العدد 35، 2005.
35. عبد اللطيف أولاد وآخرون، قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حق الملكية -دراسة حالة بنكي CPA-BBA للفترة 2014-2016، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 01، 2020.

التقارير:

1. الاتحاد الإفريقي، مشروع استراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا (2020-2030)، اثيوبيا، 2019.
2. تقرير بنك الجزائر، 2018.
3. تقرير بنك الجزائر السنوي - التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2021 -جوان 2022.
4. تقرير بنك الجزائر لسنة 2021.

المواقع الالكترونية:

1. دوجلاس راندال وجنيفر شيان، البنك الدولي، النهج الرئسي للإسراع بتعميم الخدمات المالية والشمول المالي على الموقع الالكتروني: <http://www.findevgateway-library/av/org>
2. اتحاد المصارف العربية، القطاع المصرفي الجزائري، <http://uabonline.org/ar>
3. <https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm>
4. <https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/how-digital-financial-services-can-provide-path-toward-economic-recovery-algeria>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. World Bank Group, **Digital Financial Services**, April 2020
2. Fadoua Khanboubi et Azedine Boulmakoul, **Etat de l'art sur la transformation digitale**: focus sur le domaine bancaire, conférence, Marrakech, Morocco, 2018, p11.

3. OECD, **Financial literacy and inclusion** : Results OECD/INFE survey across countries and by gender, June 2013.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية والمالية
Université Mohamed Boudiaf à M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion
Département:

تصريح شرقي
بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقطه:

الطالب (ة): داود بايت المولود (ة) بتاريخ: 24/06/2000 بـ (المسيلة)
العامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 14444444444444444444 الصادرة بتاريخ: 24/05/2023 من بلدية (المسيلة)
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة العلوم الاقتصادية والمالية بـ ويشوك خلال السنة الجامعية 2023
والمعهد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور الأنشطة المالية الرقمية في تحسين الأداء المالي
للمقطع المصري الجزائري خلال الفترة (2016-2021).

أصوح بشرفي أنني إلتمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 24/06/2023

التوقيع والبصمة



* يحدد كل طالب (ة) تصريحها فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
** يدرج هذا التصريح ضمن ملفات المذكرة

